من طرق معرفة

" أصول الأسماء "

دراسة صرفية تطبيقية

بقلم :

الدكتورة / سعيدة محمد محمد صبح

المدرس بقسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بالإسكندرية - بجامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه...

وبعد.....

فهذا بحث فى معرفة أصول الأسماء تدور مباحثه حول أهم الطرق لمعرفة أصل الاسم.

وقبل الخوض فى معرفة هذه الطرق وكيفية دراستها أود أن أشير أولاً إلى أن هذه الدراسة قائمة على القول بالأصل (أصل الكلمة) فقد وضع الصرفيون للأبنية أصولاً مجردة " بنوها على علاقة التقاطع بين أصل الاشتقاق وأصل الصيغة". (١)

والمقصود بأصل الاشتقاق: حروف الكلمة الأصلية، وذلك بواسطة إدراك علاقات القرابة بين أفراد طوائف الكلمات فحين وضع النحاة جنباً إلى جنب كلمات مثل: قتل – يقتل – اقتل – قاتل – مقتول – قتال – قتيل – قتول – مستقتل..... الخ

لاحظوا أن الرحم التى تربط هذه الكلمات هى اشتراكها فى حروف ثلاثة ترد فى كل الكلمات بترتيب معين هو (ق– ت – ل) فكان من اليسير عليهم بالملاحظة الحسية أن ينسبوا هذه الكلمات جميعاً إلى هذه الحروف الثلاثة باعتبارها مظهراً للقربى بينها، وهكذا أنشأ النحاة هذا الأصل الأول (أصل الاشتقاق) من خلال الملاحظة الحسية ثم حين نظر النحاة فى هذه الكلمات السابقة ومثيلاتها أدركوا **أمرين:**

---

(١) فمثلا كلمة " ضرب" جاءت من تقاطع (الضاد والراء والباء) مع صيغة "فعل" فكان هذا التقاطع منتجاً، ولكن هذا الأصل الاشتقاقى نفسه إذا تقاطع مع صيغة أخرى مثل (انفعل) وجدنا التقاطع غير منتج، لأن اللغة العربية أهملت هذه الكلمة الموجودة بالقوة فلم توجدها بالفعل ولم تضع كلمة انضرب وربما استغنت اللغة عن هذه الكلمة بالمبنى للمجهول لما بينهما من شبه فى المعنى.

– ينظر: الأصول لـ تمام حسان: ١٢٤.

١- أن هذه الكلمات تختلف فى صورتها مع اتحادها فى أصل الاشتقاق.
٢- أن صورة كل كلمة منها ليست مقصورة على هذه الكلمة، وإنما هى قالب تصب فيه كلمات ذوات اشتقاقات أخرى.

... وهكذا عرف النحاة (أو اكتشفوا) أصلاً آخر لا يكون أصل الوضع إلا به وهو ما يعرف بـ.. « أصل الصيغة ».

... وهكذا يصبح أصل الوضع بالنسبة للكلمة الاشتقاقية مكوناً من عنصرين: أصل الاشتقاق وأصل الصيغة، وحين يتقاطع هذان يأتى عن التقائهما أصل مجرد فى الذهن أو نموذج وصورة معقولة لا منطوقة يحاول النحوى أن يكشف عنها من خلال النظر إلى الاستعمال.

فالكلمة سواء أكانت صحيحة أم معتلة تعود إلى أصل وضع جرده النحاة لها وفائدة هذا الأصل أنه معيار اقتصادى ترد إليه الكلمة وتقاس به إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقته بما أصابها من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة...الخ.

فإذا كان الأصل فى الكلمة التركيبية[١] المحصورة العدد هو الجمود والبناء والرتبة والافتقار فإن الأصل فى الكلمات الاشتقاقية أن تكون من ثلاثة حروف مرتبة ترتيب الفاء والعين واللام من (فعل) وأن تتحقق أصولها بحسب اشتقاقها وأن تتحقق زوائدها بحسب صيغتها.[٢]

وقد لاحظ الصرفيون أن أبنية الكلم فى العربية يمكن أن تنقسم حسب مطابقتها للأصول المجردة التى وضعوها إلى **قسمين:**-

١- قسم تثبت صورته حسب قواعدهم الموضوعة فتطابق أوزانهم المجردة التى أصلوها لكل نوع من أنواع الأبنية.
٢- قسم آخر تتغير صورته وتتحول فأحياناً تطابق أصولهم المجردة وأحياناً تخالفها.

---

(١) الكلمات التركيبية: كالضمائر والموصولات والإشارات والظروف الجامدة والحروف، ومن طابعها أنها محصورة العدد غير قابلة للزيادة والنقص.

(٢) ينظر: الأصول لتمام حسان: ١٢٤: ١٢٧ باختصار.

والقسم الثانى من الأبنية هو الذى تقوم عليه هذه الدراسة لأنه يمثل أوضاعاً طارئة على البنية عدل فيها عن أصلها المجرد إلى بناء آخر.

– وعلينا أولاً أن نحدد المقصود من القول بالأصل عند الصرفيين العرب، ما الذى كانوا يعنونه بالضبط عندما قالوا:

إن هذه الكلمة أصلها كذا، وتلك الكلمة أصلها كذا ؟

فإبراهيم أنيس مثلاً يقول: (...أما الفريق الآخر فهم النحاة وهؤلاء قد وسعوا من شأن الإبدال حتى شمل الإعلال فتراهم يعدون الكلمات الآتية من الإبدال: سماء – قائل – رضى – مصابيح – صيام – ميزان – سيد –مرضى – موقن...الخ.

فى حين أنه لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتى افترضوها مثل: سماو – قاول – مصاباح – صوام – موزان – سيود– ميقن...الخ). [1]

ما يهمنا فى النص السابق هو عبارة " فى حين أنه لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتى افترضوها " ليس من شك أن قدماء اللغويين والنحاة كانوا يعلمون أن معظم هذه الصور التى افترضوها لم ترد بل إن لغوياً عظيماً **كابن جنى** يرد على هذا التساؤل فيقول: (وينبغى أن يعلم أنه ليس معنى قولنا: أنه كان الأصل فى " قام " و " باع ": " قوم " و " بيع " وفى " أخاف " و"أقام ": " أخوف " و " أقوم " وفى " استعان " و " استقام ": " استعون " و"استقوم " أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقو مدة من الزمان بـ " قوم " و " بيع " ونحوهما مما هو مغيّر، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل " قوم " و " بيع " و" استقوم "). [2]

وقال فى موضع آخر :

(... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه، قد كان مرة يقال، حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع " قام زيد " " قوم زيد " وكذلك " نوم جعفر " وطول محمد " و " شدد أخوك يده " و"استعدد الأمير

(١) من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس: ٥٤.

(٢) المنصف لكتاب التصريف: ١/١٩٠.

لعدوه " وليس الأمر كذلك بل بضده وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه، وإنما معنى قولنا أنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجئ الصحيح ولم يعل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا – فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر). [1]

وليس المقصود بالصحيح هنا ما خلت أصوله من حروف العلة، وإنما المقصود به ما لم يحدث فيه تغيير يخالف الأصل الموضوع له ويقابله ما يحدث فيه من تغيير يُعدل فيه عن أصله.

وكلمة الأصل لا يقصد بها الأصل التاريخى للكلمة، بل الأصل التجريدى الموضوع من قبل النحاة للأبنية على اختلافها لذلك نراه يُعنْوِن هذا الباب بالعنوان التالى: " باب فى مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديراً وحكماً لازماناً ووقتاً ".

فأصل الكلمة كما حدده ابن جنى وكما يراه النحاة العرب: هو البناء الذى ينبغى للكلمة أن تأتى عليه طبقاً لقواعد اشتقاق الأبنية وصوغها فى العربية ولمواضع الأصول والزوائد فيها، فإن خالفت الكلمة ذلك الأصل فإن لهذه المخالفة أسباباً وصوراً ووسائل لرد الكلمة إلى أصلها المتروك.

وقد استعان علماء العربية ببعض الوسائل لمعرفة أصل الكلمة المعدول عنه فعلى الرغم من أن هذا الأصل لا وجود له فى الاستعمال اللغوى إلا أنه يمثل مع بقية الأصول المتروكة أساساً يقوم عليه نظام اللغة المجرد الموضوع من قبل النحاة، فالأصول المتروكة هى عناصر يحتاجها الباحث لتقعيد قواعد اللغة التى يصفها كما أن معرفة أصل الكلمة المتروك مهم جداً فى عملية الاشتقاق فلا يمكننا أن نشتق من الكلمة بناء جديداً دون أن نعرف حروفها الأصول، هذا بالنسبة للأصل الاشتقاقى للكلمة – أما أصل الصيغة فإن أهميته لا تقل عن أهمية الأصل الاشتقاقى، لأن كل صيغة لها معان صرفية خاصة بها، فإن لم تعرف البنية الأصلية للكلمة صعب تعيين معناها.

ولتلك الأهمية البالغة للأصل المتروك اتبع النحاة طرقاً معينة تساعدهم على معرفته سواء كان ذلك من حيث الصيغة أو من حيث المادة وعلى الرغم من

(١) الخصائص: ١/٢٥٦، ٢٥٧.

اختلاف تلك الطرق إلا أنها جميعاً ترجع إلى أساس واحد يتمثل فى نقل الكلمة إلى بناء آخر يكفل إزالة العلة التى عدل لأجلها عن الأصل.

وقاعدتهم فى ذلك: " ما كان منقلباً لعلة ففارقته العلة فارقه ما أحدثته".(١)

أى أن أصل الكلمة يظهر إذا زالت العلة التى أدت إلى العدول عنه.

فكل الوسائل التى اتبعها الصرفيون لمعرفة الأصول المجردة تهدف إلى إزالة علة العدول عنه.

وأهم هذه الوسائل :

١- التصغير.

٢- جمع التكسير.

٣- التثنية وجمعا التصحيح.

٤- النسب.

٥- الإمالة.

٦- تصريف الفعل.

٧- وسائل أخرى كالمصدر واسم الفاعل والتعدى واللزوم.

فالوسائل الخمسة الأولى تستخدم جميعها فى معرفة أصول الأسماء (أصول الاشتقاق عادة) أما الوسيلتين الباقيتين فيعول عليهما كثيراً فى معرفة البنية الأصلية للفعل، أى صيغة الفعل التى ينبغى أن يكون عليها.

فهذه أهم الوسائل لمعرفة أصول الكلمات وقد تكون هناك وسائل أخرى غيرها لكن هذه أهمها.

وهذه الدراسة خاصة بالقسم الأول وهو " وسائل معرفة أصول الأسماء " وهى غالباً ما تدل على الأصل الاشتقاقى للكلمة، أما أصل الصيغة أو الوزن فإنه لا يتغير فى الأسماء إلا نادراً بعكس الأفعال التى هى عرضة للتغير والتصرف، لذلك كانت وسائل معرفة أصول الأفعال تستخدم فى الغالب الأعم لمعرفة الصيغة أى لمعرفة بنية الفعل الأصلية – والتى سأتناولها بمشيئة الله فى بحث آخر–

(١) المقتضب: ٢/٢٨٠.

أما هذا البحث فيختص بدراسة أهم الطرق لمعرفة أصول الأسماء ويشتمل على خمسة مباحث كل مبحث منها يمثل طريقة من طرق معرفة أصول الأسماء ويبدأ بتمهيد عن دور هذه الطريقة فى رد الأسماء إلى أصولها، وبعد ذلك أذكر أهم المواضع التى يظهر فيها أثر هذه الطريقة فى رد الكلمات إلى أصولها – بذكر أصل الكلمة وما طرأ عليها من تغيير والعلة فى هذا التغيير ثم كيفية ردها إلى أصلها وسبب ذلك (زوال علة التغيير) وما يطرأ عليها من تغيير بعد ردها إلى أصلها إن وجدت علة لذلك.

وهذه المباحث كالآتى :

المبحث الأول: التصغير.

المبحث الثانى: جمع التكسير.

المبحث الثالث: النسب.

المبحث الرابع: التثنية وجمعا التصحيح.

المبحث الخامس: الإمالة.

الخاتمة.

ثبت المصادر والمراجع.

المحتوى.

المبحث الأول

التصغير

التصغير ظاهرة لغوية معروفة اجتزئ بها عن وصف الاسم بالصغر، وبُنى أوله على الضم، وجُعل ثالثه ياء ساكنة قبلها فتحة، ولا يجوز أن يصغر اسم يكون على أقل من ثلاثة أحرف، فإذا جاوز الاسم الثلاثة بزائد أو غير زائد، فهو نظير الجمع الذى يجئ على " مفاعل " و " مفاعيل " فالألف فى الجمع نظيرة الياء فى التصغير، وما بعدها مكسورٌ، كما أن ما بعد الألف مكسور، إلا أن أوّل الجمع مفتوح وأوّل التصغير مضموم، وجميع التصغير يجئ على ثلاثة أمثلة، على مثال تصغير: فلس ودرهم ودينار، وتصغيرها: فليس ودريهم ودنينير، فالتصغير إنما يكون فى الثلاثى وفيما كان عدده أربعة أحرف بزيادة أو غير زيادة، فإذا تجاوز العدد ذلك حذف حتى يرد إلى هذا العدد. (١)

ولا داعى للخوض فى تفصيل هذه الأمور المتعلقة بالتصغير أو غيره من الأبواب التى سأتناولها – بمشيئة الله – فى هذا البحث فمواضعها معروفة ومشهورة فى كتب التراث وقامت حولها العديد من الدراسات مما لا داعى لتكراره هنا – وما يعنينى هو أن التصغير والتكسير والنسب والتثنية وجمعا السلامة والإمالة من أهم الوسائل لمعرفة أصول الأسماء وكيفية رد الأسماء إلى أصولها ومظاهر الرد إلى الأصل موضحة ومفصلة.

فالتصغير: يستعمل عادة لمعرفة مادة الكلمة الأصلية، فقد تكون الكلمة على هيئة يتعذر فيها أو يستثقل اجتماع حروفها الأصلية فإذا صيغت هذه الكلمة على أحد أوزان التصغير الثلاثة (فعيل وفعيعل وفعيعيل) فارقت تلك الهيئة المستثقلة مما يؤدى إلى عودة حروف الكلمة الأصلية للظهور.

فالاسم قبل التصغير: إمّا أن يكون فيه سبب قلب أو حذف أو لا فإن كان فإمَّا أن يزيل التصغير ذلك السبب أولا وإن لم يكن فيه قبل التصغير سبب قلب ولا حذف فإمّا أن يعرض فى التصغير ذلك(٢) وإما أن لا يعرض فيه ذلك. (٣)

---

(١) ينظر الأصول فى النحو لابن السراج: ٣٦/٣.

(٢) كعروض سبب قلب ألف نحو ضارب وحمار وواو جدول وأسود وعُروة ومزود وعصفور وعروض، وكعروض سبب حذف خامس سفرجل وما يحذف من نحو: مستخرج واستخراج ومنطلق وانطلاق...الخ (شرح الشافية: ٢٠٨/١).

(٣) كما فى تصغير نحو: رجل وجعفر.

ويتضح ذلك جلياً فيما يلى :

١- **إذا كان ثانى المصغر ليناً منقلباً عن غيره**: يرد إلى أصله، ويشمل ما يلى:

أ- **ما أصله واو فانقلبت ياء:** فالواو إذا كانت ساكنة غير مدعمة وقبلها كسرة فلابد من قبلها ياء[١]. نحو: قيمة وميزان وميراث وميقات وريح.

فالأصل: قِوْمة ومِوْزان ومِوْراث ومِوْقات ورِوْح.

فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وفى التصغير يزول الأمران جميعاً (الكسر والسكون) لأن المصغر يضم أوله ويفتح ثانيه فنقول: قويمة ومويزين ومويريث ومويقيت ورويحة. فإذن العلة المقتضية للبدل فى المكبر منتفية فى المصغر فيرد إلى أصله. [٢]

قال سيبويه: (... فمن ذلك ميزان وميقات وميعاد تقول: مويزين ومويعيد ومويقيت، وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة، فلما ذهب ما يستثقلون رُدّ الحرف إلى أصله).[٣]

فما كان منقلباً لعلّة ففارقته العلّة فارقه ما أحدثه.[٤]

وهذا الحكم ثابت فى التكسير الذى يتغير فيه الأوّل كموازين ومواريث ومواقيت وأرواح. [٥]

بخلاف نحو: قيم وديم[٦]، لأن الكسرة التى كانت فى أول المفرد (قيمة وديمة) لا تزال فى الجمع كما كانت وهى التى اقتضت قلب الواو ياء.

---

(١) شرح الشافية: ٨٣/٣.

(٢) الإيضاح فى شرح المفصل: ٥٧٥/١، شرح الشافية: ٢١٠/١.

(٣) الكتاب: ٤٥٨/٣.

(٤) المقتضب: ٢٨٠/٢.

(٥) وحكى بعض الكوفيين أن من العرب من لا يردها فى الجمع إلى الواو قال:

حمىً لا يُحلُّ الدهر إلا بأمرنا * ولا نسأل الأقوام عقد المياثق

وهو جمع ميثاق وأصله من وثقت (شرح الشافية:٢١٠/١، شرح المفصل: ١٢٢/٥).

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ٣٢٨/٤.

قال سيبويه: (فإن قلت فقد يقولون ديمٌ – فإنما فعلوا ذلك كراهية الواو بعد الكسرة كما قالوا فى الثور ثيرة، فلو كسروا ديمة على أفعُل أو أفعال لأظهروا الواو) [(١)].

وأما قولهم فى عيد أعياد فإنه وإن كان البدل فيه لعلة إذ أصله الواو لأنه من العود وإنما قلبت الواو ياء لسكونها وانكسارها ما قبلها فكان القياس أن تعود إلى الواو فى التصغير لتحركها على حد عودها فى مويزين ومويعيد وإنما لزم البدل لقولهم فى التكسير أعياد كأنهم كرهوا أعواد لئلا يلتبس بجمع عود[(٢)].

قال ابن السراج: (وأما عيد فتحقيره عُييد ألزموه البدل لقولهم أعياد وأعياد شاذ) [(٣)].

❁❁❁

ب- ما أصله واو فانقلبت ألفاً: نحو باب ونار وغار فترد الألف فى التصغير إلى أصلها وهو الواو فيقال: بويب ونويرة [(٤)] وغوير وفى المثل "عسى الغوير أبؤساً "[(٥)] لأنك تضم أول المصغر أبداً إذا كان اسماً متمكناً والألف لا تثبت مع انضمام ما قبلها لأنها مدة لا تكون حركة ما قبلها إلا من جنسها[(٦)] فترد إلى أصلها وهو الواو لأنها قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وعند التصغير تزول فتحة ما قبلها ؛ ولأن ياء التصغير بعده ساكنة فلا يجوز أن تسكنه فتجمع بين ساكنين فإذا حركته عاد إلى أصله، والدليل على أن الواو الأصل: قولك: أنوار لأنها من النور وقولك: بوّبت له باباً وكذلك غار نقول: غوير لأنه من غار يغور[(٧)].

ونقول فى (رجلٌ خافٌ) أى: خائف و(كبشٌ صافٌ) برفع لاميهما:

---

(١) الكتاب: ٤٥٨/٣.

(٢) شرح المفصل: ١٢٤/٥.

(٣) الأصول: ٥٨/٣.

(٤) إذا كان الاسم الثلاثى مؤنثاً دون أن تكون به تاء التأنيث وجب أن نلحقها به بعد التصغير على أن يفتح الحرف الذى قبلها مباشرة نحو: دار: دويرة، ونار: نويرة.

(٥) جمهرة الأمثال: ٤٥/٢، لسان العرب: مادة (غور).

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/٥.

(٧) المقتضب: ٢٧٩/٢.

خويف وصويف بالواو لا غير ، لأنه يجوز أن يكون أصله :

خائفاً وصائفاً فحذفت العين، فتكون الألف زائدة فوجب قلبها واواً كما فى ضويرب، وأن يكون خوفاً وصوفاً كقولك: رجلٌ مالٌ من مال يمال كفزع يفزع فترد الألف إلى أصلها كما فى بويب [١].

قال سيبويه: (وسألت الخليل عن خافٍ والمال فى التحقير فقال: خافٍ يصلح أن يكون فاعلاً ذهبت عينه وأن يكون فعلاً، فعلى أيهما حملته لم يكن إلا بالواو.... وأما مالٌ فإنه فعِلٌ لأنهم لم يقولوا: مائلٌ) [٢].

❁❁❁

جـ- ما أصله ياء فانقلبت واواً: مثل موقن وموسر فأصل الواو الياء (ميقن وميسر) وقلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها فالياء إذا كانت ساكنة غير مدغمة فى مثلها وقبلها ضمة قلبت واواً، قال تعالى: ﴿.. **فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ**﴾[٣] فعند التصغير نقول: ميقن وميسر فنعيده إلى الياء لأن أصله الياء وقلبت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها وبالتصغير زال السكون فعادت إلى الأصل[٤].

قال المبرد: (... ومثل ذلك فى الياء موسر وموقن لا يكون فى التحقير إلا بالباء لأن الواو إنما جاءت بها الضمة لأنها من أيقنت وأيسرت وكذلك: مياسير ومياقين، فإن حقرت قلت: ميسر وميقن، تردها الحركة إلى أصلها)[٥].

❁❁❁

(١) شرح الشافية: ٢١٠/١.
(٢) الكتاب: ٤٦٢/٣.
(٣) الرعد: (٢).
(٤) ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/٥.
(٥) المقتضب: ٢٨٠/٢.

ع – ما أصله ياء فانقلبت ألفاً: مثل ناب وغاب أصله: نيب وغيب قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى التصغير يضم الأول فتذهب العلة فترد الألف إلى أصلها فيقال: نييب وغييب.

قال المبرد: (فأمَّا " ناب " فتصغيره نُييب، فإن قلت: نِييب فإن ذلك يجوز فى كل ما كان ثانيه ياء فى التصغير لأنه من نيبت وكذلك غار نقول فيه: غُيير وغِيير لأنه من غيرت ونيبت) [(١)].

وأما قولهم فى تصغير الناب (للمسنّه من الإبل): نُيَيْب فشاذ وقد قالوا: نويب فشذوا فى تصغيرها شذوذين:

أحدهما: رد الألف إلى الواو وإن كان أصلها الياء.

والآخر: ترك إلحاقها تاء التأنيث وهى مؤنثة [(٢)].

❁❁❁

هـ – ما أصله همزة فانقلبت ياء أو ألفاً: نحو: ذيب وكاس وفاس، والأصل: ذئب وكأس وفأس وقعت الهمزة ساكنة بعد كسر أو فتح فقلبت ياء أو ألفاً.

فإذا صغر قيل: ذؤيب وكؤيس وفؤيس بالهمزة رجوعاً إلى أصله لأن قلب الهمزة ياءً أو الفاً إنما كان لانكسار أو فتح ما قبلها ولسكونها وقد زال الأمران بالتصغير.

❁❁❁

و – ما أصله حرفاً صحيحاً: نحو: دينار وقيراط فأصلهما: دِنّار وقرّاط والياء فيهما بدل من أول المثلين فتقول فى التصغير: دنينير وقريريط لزوال الكسر الموجب لقلب أول المضعف ياء كما قيل: قراريط ودنانير [(٣)].

---

(١) المرجع السابق: ٢/٢٧٩.

(٢) المقرب ومعه مثل المقرب: ٤٧٦.

(٣) ينظر: شرح الأشمونى: ٤/١٦٥، شرح الشافية: ١/٢١١.

وكذلك الديباج[١] فيمن قال دبابيج، والديماس[٢] فيمن قال دماميس، وأما من قال: ديباميس وديابيج فهى عنده بمنزلة واو جِلْواخ[٣] وياء جرْيال[٤] وليست ببدل.[٥]

قال ابن السراج: (وقيراط: قريريط، ودينارٌ: دنينير، وديباجٌ: دبابيج ودبيبيج، وديماس فيمن قال: دماميس، وأما من قال: دياميس وديابيج فهى عنده ملحقة كواو جلواخ وياء جرْيال).[٦]

❁❁❁

٢- ومما اتفق على رده إلى أصله أيضاً: الياء التى أبدلت من الواو لاجتماعها مع الياء وسكون أولاهما: نحو: طى ولىّ والأصل: طوْى ولوْى اجتمعت الواو والياء والأوّل منهما ساكن فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء.

فيقال فى التصغير: طُوَىّ ولُوَىّ لتحرك الأولى فى التصغير وكذلك تقول: طُويّان ورُوَيّان فى تصغير طيّان وريّان كما تقول فى الجمع: طِوَاء وروَاء.

- **ومن ذلك – أيضاً –** رد أصل الياء الثانية فى بريّة وهو الهمزة عند من قال: إنها من برأ أى: خلق، لأنها إنما قلبت ياء لكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها، ومن جعلها من البرى وهو التراب – لم يهمزها فى التصغير.[٧]

- **ومن ذلك:** إذا كان حرف اللين بدلَ همزة لا تلى همزة رُدّ فى التصغير إلى أصله فلو سميت رجلاً بـ " ذوائب " ثم صغرته قلت: ذؤيئب بهمزة قبل باء التصغير وبعدها لأن الواو بدل همزة لا تلى همزة وإنما قلبت فى الجمع استثقالاً لاجتماع همزتين بينهما ألف وهى تشبه الهمزة فكان كاجتماع ثلاث همزات أو لأنها فى حكم

---

(١) ديباج: ثياب أصله فارسى (اللسان: ٢٦٢/٢ "دبج").

(٢) ديماس: الحمّام (اللسان: ٨٨/٦ " دمس ").

(٣) جلواخ: الوادى العظيم الممتلئ الواسع (اللسان: ١٢/٣ " جلخ ").

(٤) جرْيال: صبغ أحمر / وحمرة الذهب، وسُلامة العُصُفُر، والخمر ولونها (اللسان: ١٠٨/١١، ١٠٩ " جرل ").

(٥) الكتاب: ٤٦١/٣.

(٦) الأصول : ٥٩/٣ .

(٧) ينظر: شرح الشافية: ٢١١/١، ٢١٢.

العدم فهى لخفتها كلا فاصل فأبدلوا الهمزة الأولى واواً إبدالاً شاذاً لازماً فإذا صغر ذوائب اسم رجل حذفت الألف فتقع ياء التصغير فاصلة بين الهمزتين فيزول سبب إبدال الهمزة الأولى واواً. (١)

❁❁❁

٣- ما حذف منه حرف يرد إليه فى التصغير سواء عوض عنه أم لا: لا يجوز أن يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف لأن أدنى أبنية التصغير فُعيل وذلك لا يكون إلا من بنات الثلاثة لأن ياء التصغير تقع ثالثة ساكنة وأدنى ما يقع بعدها حرف يكون حرف الإعراب نحو: رجيل وجميل ولو صغر ما هو على حرفين لوقعت ياء التصغير ثالثة طرفاً فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب وهى لا تكون إلا ساكنة لأنها رسيلة ألف التكسير فى رجال وجمال وجعافر ومساجد وكان يؤدى ذلك إلى قلب ياء التصغير ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها أو حذفها إذا وقع بعدها التنوين وكل ذلك محظور لما يلزم فيه من نقض الغرض باجتلاب ياء التصغير.

فإن كان الاسم المتمكن على حرفين وذلك إنما يكون بحذف حرف منه إذ أقل ما يكون عليه الأسماء المتمكنة ثلاثة أحرف فيجب أن يرد فى التصغير إلى أصله حتى يصير إلى مثال فعيل ورده إلى أصله أولى من اجتلاب حرف غريب.(٢)

وذلك على ثلاثة أضرب:-

أحدها: ما ذهب فاؤه: نحو عدة وزنة وشية، ففاء هذه الأسماء محذوفة والأصل: وعدة ووزنة ووشية، يدل على ذلك: الوعد والوزن والوشى فإذا صغرتها قلت: وعيدة ووزينة ووشية، وإن شئت همزت فقلت: أعيدة وأزينة وأشية لأن الواو إذا انضمت ضماً لازماً ساغ همزتها نحو: وقت وأقت، وكذلك لو سميت رجلاً بـ: خذ وكل لقلت: أخيذ وأكيل لأن الفاء همزة محذوفة يدل على ذلك: الأخذ والأكل. (٣)

---

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢١٣/١، المساعد: ٥١٠/٣ – ونقل أبو حيان عن ابن الطراوة أنها لا ترد بل تقول: ذؤيب (الارتشاف: ٣٧٢/١٠).

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١١٨/٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٤٩/٣، ٥٥٠، الأصول لابن لاسراج: ٥٤/٤، شرح المفصل: ١١٨/٥.

والتاء فى نحو عدة وإن كانت كالعوض من الفاء ولذلك لا يتجامعان نحو: وصلة ووعدة، لكنه لم يتم بنية تصغير الثلاثى – أى فُعَيل – بها، لأن أصلها أن تكون كلمة مضمومة إلى كلمة، فلهذا فتح ما قبلها كما فتح فى نحو بعلبك، فالتاء مثل كرب فى معدى كرب من حيث إنه يدور إعراب المركب عليه، ومن حيث انفتاح ما قبلها، وإذا لم يعتد بها فى البنية فى نحو بنت مع كونها عوضاً من اللام قائمة مقامها لما فيها من رائحة التأنيث فكيف يعتد بها فيها فى نحو عدة مع عدم قيامها مقام المعوض منه بدلالة فتح ما قبلها كما هو حقها فى الأصل وكذا الوقف عليها هاء. (١)

والثانى: ما حذف عينه: نحو: مذ وسه ، فإذا سميت رجلاً بـ مذ ثم صغرته قلت: منيذ لأن أصله منذ فإذا صغرته رددته فى التصغير إلى أصله.

قال سيبويه: (فمن ذلك مُذ، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: مُنْذُ، فإذا حقرته قلت: منيذ). (٢)

وأما (سه) فهى لغة فى (الاست) وفيه ثلاث لغات: استْ وسَه وسَتٌ، فمن قال (است) حذف اللام وعوض منه همزة الوصل كما فعل فى (ابن) ومن قال (سه) حذف العين، ومن قال (ست) حذف اللام. (٣)

فإذا صغرت سهاً قلت " ستيهة " لأن أصله (سته) بفتح التاء يدلك على ذلك قولهم فى التكسير: أستاه. (٤)

ومن قال (است) فإنما حذف موضع اللام وهو الهاء يدل على ذلك قول الراجز:

ادعُ أُحَيْجاً باسمه لا تنسَهْ

إنّ أُحَيْجاً هى صِئْبانُ السَّهْ(١)

---

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢١٨/١.

(٢) الكتاب: ٤٥١/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢١٩/١، شرح المفصل: ١١٨/٥.

(٤) شرح المفصل: ١١٨/٥.

وفى الحديث: (العينُ وكاءُ السَّه). [٢]

ومن ذلك أيضاً (سلْ) فإذا سميت رجلاً بـ (سل) وحقرته قلت: سؤيل لأنه من سألت، ومن لم يهمز قال: سويل، لأن من لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خافَ يخافُ، يقال: سال يسال وهما يتساولان. [٣]

قال ابن يعيش: (وقياس ذلك أن تقول فى تصغيره سويل فترد الواو ويكون رد الساقط للتسمية لا للتصغير لأن من قاعدة مذهب سيبويه أنه إذا سمى رجلاً بنحو قم وخف وبع رد إليه ما ذهب منه قبل التسمية قبل التصغير فيقول فى المسمى بقم: هذا قوم، وفى خف: هذا خاف، وفى بع: هذا بيع لأن العين إنما كانت حذفت لسكون اللام للأمر فإذا سمى به أعرب وتحركت اللام بحركات الإعراب فعاد ما كان حذف لالتقاء الساكنين وليس كذلك إذا سمى بسل من سأل يسأل مهموزاً لأن الهمزة إنما حذفت تخفيفاً فلم تعد فى التسمية). [٤]

الثالث ما حذفت لامه: فمن ذلك: دمٌ، تقول: دُمَىّ، لأن الذاهب منه ياء، يدلك على ذلك أنك إذا أخرجته إلى الفعل قلت: دميت كما تقول خشيت، وتقول فى الجمع: دماءً فتهمز الياء، لأنها تطرفت بعد ألف زائدة، كما تقول رداء وسقاء. [٥]

---

(١) رجز لم أعثر على قائله.

والصئبان: جمع صؤاب وهو بيض البرغوث والقمل (اللسان " صأب ": ٥١٤/١).

أى هم فى الدناءة والخسة بمنزلة هذا الصؤاب.

الشاهد: " السه " وهى بمعنى الإست فدلت الهاء منها على أن أصل است ستة حذفت لامها وهى الهاء الثانية فى " سه " كما حذفت عين السه وهى التاء الثانية فى است فإذا صغر كل واحد منها قيل " ستيهه ".

(الكتاب: ٤٥١/٣، المقتضب: ١٧١/١، المنصف: ٦٢/١، اللسان (سته): ٤٩٥/١٣).

(٢) مسند الإمام أحمد: ١١١/١ حديث (٨٨٧)، سنن البيهقى: ١١٨/١ حديث (٥٧٦)، الجامع الصغير: ٥٩/٢، بلوغ المراد: ٢٨.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٥٠/٣.

(٤) شرح المفصل: ١١٩/٥.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢٣٥/٢.

ومن ذلك: يدٌ تقول: يُديّة، والدليل على ذلك أيد.

ومنه: شفة، تقول: شفيهة لأن أصله: شفهة بالهاء يدل على ذلك قولهم فى التكسير: شفاه وفى الفعل: شافهت.

ومنه: حر، تقول: حريح لأن أصله: حرح: حذفت اللام لاستثقال الحاءين بينهما حرف ساكن والذى يدل على ذلك قولهم فى التكسير: أحراح.

وأما سنه: فمن قال سانيت قال: سُنيَّه، ومن قال سانهت قال: سُنيهة.

ومن ذلك: فمٌ تقول: فويه، يدلك على أن الذى ذهب لام وأنها الهاء قولهم: أفواه.

ومن العرب من يقول فى (عضة): عضيهة يجعلها من العضاة، ومنهم من يقول: عُضيّه، يجعلها من عضَّيْتُ كما قالوا: سانيتُ، ومن ذلك قالوا: عضوات، كما قالوا: سنوات.

ولو حقرنا (ربْ) المخففة قلنا: ريبب لأنها من التضعيف والدليل على ذلك ربَّ الثقيلة...الخ. (١)

*** ما ذهبت لامه وكان أوله همزة وصل:** كابن واسم واست، فهذه الكلمات بنيت على سكون أوائلها، فدخلها ألف الوصل لسكون ما بعدها.

قال المبرد: (وألف الوصل ليست بأصل فى الأسماء وإنما حقها الأفعال، لتصرف الأفعال، وأنها تقع مسكنة الأوائل فى مواضع إسكان ضرورة لا محالة، فأما الأسماء فلا يلحقها ذلك، إلا أن تكون منقوصة، فتكون قد زالت عن أصل بنائها، فدخلها لذلك ما يدخل الأفعال، لأنها قد أشبهتها فى النقص والانتقال). (٢)

وفى التصغير تسقط همزة الوصل فتقول فى ابن: بنى ويدل عليه أبناء وفى اسم: سمى ويدل عليه أسماء وفى است: ستيهه ويدل عليه أستاه.

فإذا حذفت اللام وأبدلت منها همزة الوصل فى أول الكلمة فإنه لا يتم بالبدل بنية التصغير الثلاثى، بل لابد من رد اللام وإنما لم يتم بهمزة الوصل لأنها غير

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٥١/٣، ٤٥٢، المقتضب: ٢٣٥/٢، الأصول: ٥٥/٥، شرح الشافية: ٢١٩/١، شرح المفصل: ١١٩/٥.

(٢) المقتضب: ٣٦٢/١.

لازمة بل لا تكون إلا فى الابتداء، فلو اعتد بها لم تبق البنية فى حال الدرج إن سقطت الهمزة وإن لم تسقط خرجت همزة الوصل عن حقيقتها لأنها هى التى تسقط فى الدرج. (١)

فتحذف همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها لأنها إنما دخلت توصلاً إلى النطق بالساكن وما بعد الأول فى التصغير يكون أبداً محركاً فلم يحتج إلى الهمزة ولما حذفت الهمزة رد المحذوف لأن الباقى لا يفى ببناء التصغير إذ كانا حرفين. (٢)

وبين المبرد لم دخلت همزة الوصل على (امرؤ) مع أنه لم ينقص منه شئٌ فقال: (فإنما ذاك لتغيره فى اتباع ما قبل آخره من أجل الهمزة التى يجوز تخفيفها.

والدليل على ذلك انتقاله من حال إلى حال ألا ترى أنك تقول: هذا امرؤ فاعلم، وهذا مَرْؤٌ فاعلم، كما قال ﷻ: ﴿.. **يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ**.. ﴾(٣) وتقول فى مؤنثه: امرأة ومرأة، فإنما لحقت ألف الوصل هذا الاسم لهذا الانتقال والتغير اللذين ذكرتهما لك.

... فأما المصادر التى أفعالها موصولة الألفات فهى كأفعالها نحو: انطلاق واستخراج واقتدار) (٤).

❁❁❁

– **تصغير ما فيه تاء تأنيث:** نحو (بنت وأخت وهنت) والواقع أن هذه الكلم إن استفيد منها التأنيث فليست التاء فيها بعلامة التأنيث لسكون ما قبلها وتاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ما لم يكن ألفاً وأيضاً فإن تاء التأنيث إذا اتصلت بالاسم

(١) شرح الشافية: ١/٢٢٠.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٤٥٥، شرح المفصل: ٥/١٢١.
(٣) الأنفال: ٢٤.
(٤) المقتضب: ١/ ٣٦٣.

يبدل منها فى الوقف هاء نحو: شجرة وتمرة وهذه تاء فى الوصل والوقف هذا مذهب سيبويه فيها وقد نص على ذلك فى باب " مالا ينصرف "[1] فقال:

" لو سميت بهما رجلاً لصرفتهما معرفة " يعنى بنتاً وأختاً ولو كانت للتأنيث لما انصرفتا كما لم ينصرف نحو طلحة وحمزة فثبت بما ذكرناه أن التاء ليست للتأنيث إنما هى مبدلة من اللام التى هى واو ألا ترى أن الأصل فيها: أخَوَة وبنوة وهنوة ووزنها (فَعَل) بفتح الفاء والعين فنقلوها إلى فُعْل وفَعْل وفِعْل وألحقوها بالتاء المبدلة من لامها بوزن قُفْل وعَدْل وفِلسْ [2].

قال الرضى فى " شرح الشافية ": (وأما إذا قامت التاء مقام اللام وصارت عوضاً منه كما فى أخت وبنت فإنها تخرج عما هو حدها من فتح ما قبلها بل تسكن ويوقف عليها تاء، ولا يعتد بمثل هذه أيضاً فى البنية بل يقال: أخيّة برد اللام حفظاً لأصل التاء وهو الانفصال وكونها كلمة غير الكلمة الأولى) [3].

فإذا كانت التاء ليست علامة التأنيث فما علم التأنيث حينئذ ؟ الجواب: أن الصيغة فيها علم التأنيث إلا أن التاء ههنا وإن لم تكن علامة التأنيث فهى جارية مجراها إذ كان هذا الإلحاق مختصاً بالمؤنث فلذلك لم يعتد بها فى بناء التصغير فإذا صغرتها أعدت اللام المحذوفة معها كما تعيدها مع التاء التى هى علامة التأنيث من نحو: ثبية وبرية فى تصغير: ثبة وبرة وألحقت التاء التى هى علامة التأنيث للإيذان بالتأنيث لأن الصيغة الدالة على التأنيث فى أخت وبنت قد زالت بالتصغير وكانت التاء أولى بالعلامة هنا دون غيرها من علامات التأنيث لشبهها بها من حيث كانت تاء فى الوصل [4].

(١) الكتاب: ٣/٢٢١.
(٢) شرح المفصل: ٥/١٢١.
(٣) شرح الشافية: ١/٢١٨.
(٤) شرح المفصل: ٥/١٢٢.

فأخت: أصلها أخو، حذفت لامها اعتباطاً وعوض عنها التاء مع قصد الدلالة على المؤنث وغيرت الصيغة من (فَعَل) إلى (فُعْل) بضم فسكون دلالة على أن التاء ليست متمحضة للتأنيث فيقال فى تصغيرها: أخية.

وبنت: أصلها بنو، فعل بها ما فعل بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة منها، وتصغر على بنيّة.

أما هنت: فتصغيرها على هنية وهنيهة، فهنية على القياس وهنيهة على إبدال الهاء من الياء فى هنية للقرب الذى بين الهاء وحروف اللين والياء فى هنية بدل من الواو فى هنيوة، والجمع هنات على اللفظ وهنوات على الأصل.

وكيت وذيت: أصلها كيّة وذيّة وتصغيرهما: كيَيّة وذُيَيّة، ومن قال أصلهما: كوْية وذوْية لكون باب طوى أكثر من باب حيى قال: كوّيّة وذُوَيّة، وإنما فتحت ما قبلها فى التصغير ووقفت عليها هاء لأنك إذا رددت اللام لم يكن الفاء بدلاً منها [(١)].

❁❁❁

٤ – ومما يرد إلى أصله بالتصغير ثم يعرض له بعد التصغير علة لقلبه ما يلى:

أ – إذا كانت الألف ثالثة منقلبة عن واو: نحو "عصا" فالألف الثالثة المنقلبة عن ياء أو واو ترد إلى أصلها، فالألف فى (فتى) ترد إلى أصلها لزوال فتحة ما قبلها، وكذا فى العصا ترد إلى الواو لكنها تقلب ياء لعروض علة قلبها فى التصغير ياء [(٢)].

لأن ياء التصغير إذا وقعت قبل الألف زال المعنى الذى من أجله قلبت الواو ألفاً فردت إلى أصلها، ثم اجتمعت مع ياء التصغير فقلبت ياء[(٣)].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤٥٥/٣، الأصول:٥٦/٣، شرح الشافية: ٢٢٠/١: ٢٢٢، شرح المفصل: ١٢١/٥، ١٢٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١/ ٢١٠.

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل: ٥٧٧/١.

ب- الهمزة المبدلة من الواو لتطرفها بعد ألف زائدة: فقد اتفقوا على رد أصل الهمزة المبدلة من الواو والياء لتطرفها بعد الألف الزائدة نحو: قضاء وعطاء فتقول فى التصغير: قضيّ وعطيّ.

ومتى آل التصغير بالاسم إلى أن يجتمع فى آخره ثلاث ياءات فإنك تحذف الياء الأخيرة لثقل الجمع بين الياءات وخصوا الأخيرة بالحذف لتطرفها وكثرة تطرق التغيير إلى اللام [(١)].

وقال ابن عصفور: (وينبغى أن تكون المحذوفة المبدلة من الألف، لأنها زائدة لغير معنى فهى أولى بالحذف من الأصلية ومن حرف التصغير) [(٢)].

فتقول فى تصغير عطاء: عُطيّ على زنة فُعيل وذلك أنك لما صغرته وقعت ياء التصغير ثالثة قبل الألف فانقلبت الألف ياء لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً وأدغمت فى الياء المنقلبة عن الألف ولما انقلبت الألف ياء عادت الهمزة إلى أصلها وهو الواو لأنه من عطا يعطو وذلك أنها إنما انقلبت همزة لوقوعها طرفاً بعد الألف الزائدة فلما صارت ياء عادت إلى أصلها وهو الواو ثم قلبت ياء للكسرة قبلها لأن ياء التصغير لا يكون ما بعدها إلا مكسوراً فاجتمع حينئذ ثلاث ياءات: ياء التصغير وهى الأولى والياء المبدلة من الألف المدغم فيها والياء المبدلة من الواو التى كانت همزة فى المكبر فحذفت اللام تخفيفاً وكان تصغيره كتصغير بنات الثلاثة نحو قولك فى قفا: قفى وفى رحى: رُحيّ، وإنما كان الحذف كراهة اجتماع الياءات وليس حذفاً إعلاليّاً بمنزلته فى قاضٍ، ولكن حذف اعتباطى للتخفيف بمنزلته فى يد ولذلك كان معرباً بالحركات الثلاث كإعراب يد[(٣)].

جـ - الألف المبدلة من الهمزة: كما فى " آدم " فترد الألف إلى أصلها وهو الهمزة فى التصغير والجمع، لكنه يعرض للهمزة فيهما ما يوجب قلبها واواً، وذلك

---

(١) شرح المفصل: ١٢٥/٥.

(٢) شرح الجمل: ٣٠٠/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٥/٥، الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٥٧٧/١، شرح الشافية للرضى: ٢١١/١، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٠/٢، المقرب ومعه مثل المقرب: ٤٨٤.

اجتماع همزتين متحركتين لا فى الآخر غير مكسورة إحداهما. فيقال: أويدم وأوادم [1].

❁❁❁

٥- **ومما اختلف فى رده إلى أصله:** باب قائم ونائم وباب أدؤر والنؤر وباب مُتَّعد.

قال سيبويه فى الجميع: [2] لا ترد إلى أصولها فى التصغير بل تقول: قويئم وأديئر بالهمزة بعد الياء فيهما، ونؤيّر بالهمزة قبل الياء، ومتيعد ومتيزن.

وعُلل ذلك: بأن قلب العين همزة فى باب قائل، وقلب الواو تاء فى متعد – وإن كانا مطردين – إلا أن العلة فيهما ليست بقوية، إذ قلب العين ألفاً فى قائم ليس لحصول العلة فى جوهرة، ألا ترى أن ما قبل العين أى الألف ساكن عريق فى السكون، بخلاف سكون قاف أقْوَم، ومع هذا لم يكن حرف العلة فى الطرف الذى هو محل التغيير كما كانت فى رداء، فلا جرم ضعف علة القلب فيه ضعفاً تاماً حتى صارت كالعدم لكنه حمل فى الإعلال على الفعل نحو قال، فلما كانت علة القلب ضعيفة لم يُبال بزوال شرطها فى التصغير بزوال الألف، وإنما كانت الألف شرط علة القلب لأنها قبل العين المتحركة كالفتحة، أو نقول: هى لضعفها كالعدم فكأن واو قاوم متحرك مفتوح ما قبلها [3].

وسيبويه وأصحابه اعتمدوا على قوة الهمزة هنا بثبوتها فى التكسير نحو: قوائم وبوائع وكل العرب تهمز الجمع فلذلك كانت الهمزة فى قائل وبائع لازمة وإن كانت حدثت عن علة [4].

وخالف فى ذلك الجرمى فقال: قُوَيِّل وبوُيِّع بترك الهمزة لذهاب شرط العلة وهو وقوع العين بعد الألف لأن الهمزة فى قائل وبائع إنما كانت لاعتلال العين

(١) شرح الشافية: ٢١٣/١.
(٢) الكتاب: ٤٦٣/٣.
(٣) شرح الشافية: ٢١٤/١، ٢١٥.
(٤) شرح المفصل: ١٢٣/٥.

بوقوعها بعد ألف زائدة وكانت مجاورة للطرف فهمزوها على حد الهمز فى: عطاء وكساء وأنت إذا صغرت زالت الألف فعادت الهمزة إلى أصلها من الواو والياء [١].

– **وأما متعد ومتسر ومتزن** فسيبويه[٢] لا يرى ردها إلى أصلها ويقول متيعد ومتيزن ومتيسر وذلك أن قاعدة مذهبه أنه إذا وجب البدل فى موضع الفاء والعين لعلة ثم زالت العلة بالتصغير لم يغير البدل كأن التصغير قام مقام العلة فمتعد بمنزلة مغتسل فإذا صغرت حذفت تاء الافتعال وبقيت التاء الأولى على حالها.

وخالف الزجاج فى ذلك: فقال فى التصغير: مويعد ومييسر وموزن بالعودة إلى الأصل لأن متعداً من الوعد ومتزناً من الوزن ومتسراً من اليسر وإنما قلبت الفاء تاء منها لوقوع تاء الافتعال بعدها فإذا صغرتها حذفت التاء عادت الواو والياء إلى أصلها لأن القلب إنما كان لأجل التاء [٣].

والراجح مذهب سيبويه لأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره: موعِد أو موعَد أو مَوْعِد، ومتيعد لا إيهام فيه [٤].

وأما نحو: أدؤر والنؤر: فإن سيبويه[٥] لم يبال بزوال علة قلب الواو همزة فى التصغير وهى كونها واواً مضمومة، لأنها وإن كانت مطردة فى جواز قلب كل واو مضمومة ضمة لازمة همزة لكنها استحسانية غير لازمة نحو: وُجوه ونحوه فهى علة كلا علة، فيقول فى التصغير: أديئر ونويئر.

وخالف المبرد: فقال: إنما همزت الواو لانضمامها وقد زالت فى التصغير فتقول فى أدؤر ونؤر المهموزين: أُديِّر بالياء المشددة ونُوَيِّر بالواو الصريحة [٦].

---

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢١٥/١، شرح الكافية الشافية: ١٩٠٩/٤، شرح المفصل: ١٢٣/٥.
(٢) الكتاب: ٤٦٥/٣.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/٥، شرح الشافية: ٢١٥/١، ٢١٦، الارتشاف: ١/ ٣٧٣، شفاء العليل: ١٠٥٩/٣، التصريح:٣٢١/٢.
(٤) ينظر: توضيح المقاصد: م ١٤٣١/٣، المساعد ٥١١/٣.
(٥) الكتاب: ٤٦٣/٣.
(٦) شرح الشافية: ٢١٦/١.

أما إذا لم تزل العلة فى التصغير فلا ترد الكلمة إلى أصلها لأن العلة ما زالت قائمة: نحو: تخمة وتكلة وتراث فالبدل فيه لازم يثبت فى التصغير والتكسير لأن أصله الواو فتخمة أصله: وخمة لأنه من الوخامة، وتكلة أصله: وكلة لأنه من توكلت، وتراث أصله: وراث لأنه من ورثت، قلبت الواو تاء لأجل انضمامها فى أول الكلمة فكرهوا الابتداء بحرف ثقيل متحرك بأثقل الحركات والضمة حاصلة فى التصغير، فالعلة هنا ليست مطردة، وقيل إن هذا التغيير لم يكن لعلة إنما كان لضرب من التخفيف والتخفيف كما كان مطلوباً فى المكبر كذلك هو مطلوب فى المصغر بل هو فى المصغر أجدر لأن التصغير يزيده ثقلاً بالزيادة فيه فلذلك نقول: تخمية وتكيلة وتريث [1].

قال سيبويه: (ومن ذلك أيضاً تاء تُخمة وتاء تراث وتاء تُدَعة يثبتن فى التصغير كما يثبتن لوكسَّرت الأسماء للجمع، ولأنهن بمنزلة الهمزة التى تبدل من الواو نحو ألف أُرْقةٍ، إنما هى بدل من واو وُرْقةٍ، ونحو ألف أُدَدٍ إنما هى بدل من واو وُدَدٍ....) [2].

❁❁❁

٦- ما حذف لا لعلة موجبة بل لمجرد التخفيف وبقى من الاسم بعد الحذف ما يحصل به بنية التصغير وهو ثلاثة أحرف لم يرد المحذوف: لأن الحذف لم يكن عن علة تزول فى التصغير إنما كان الحذف لضرب من التخفيف فى المكبر وهو أحوج إليه فى المصغر لزيادة حروفه نحو: ميْت وهار وناس.

فنقول فى "ميْت" مخفف من "ميِّت": مُيَيْت بياء واحدة بعدها ياء التصغير، ولم ترد المحذوف لأن الغرض من رد المحذوف من نحو أب وأخ تحصيل بناء التصغير وهو " فعيل" وذلك حاصل من ميْت فلم يحتج إلى رد المحذوف ولورد لقيل: مُيَيْيت بثلاث ياءات.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٢٣/٥، ١٢٤، شرح الشافية: ٢١٦/١.

(٢) الكتاب: ٤٦٤/٣.

ونقول فى " هار": هوير، فلا نرد المحذوف إذا لا حاجة إلى ذلك لحصول بناء التصغير لأن الباقى بعد الحذف ثلاثة أحرف وأصل هار: هائر فحذفت العين تخفيفاً.

ونقول فى تصغير " ناس ": نويس، ولو رددت المحذوف لقلت: أنيس لأن أصله أناس فحذفت الفاء منه وهى الهمزة وصارت ألف فعال كالعوض من المحذوف. هذا مذهب سيبويه [(١)].

فعلى ذلك لوسمى رجلاً بـ" يضع ويدع " ثم صغر لقال: يضيع ويديع، ولا يرد المحذوف الذى هو الواو لأن الباقى بعد الحذف يفى ببناء التصغير فلم يحتج إلى رده [(٢)].

وذهب أبو عمرو ويونس إلى جواز رده فى ذلك فتقول: هو يْئرُومَيِّت وأخَيِّر (فى خير) وفيما أشبهه.

وقد أجاز أبو عمر فى " يرى " علماً: يُرَيِّ، والمازنى فى " يضع " علماً: يُويضع يرد فى هذا وما أشبهه وفى هارٍ، ولا يُردّ فى خير منك، ولا شَرّ منك....الخ [(٣)].

قال سيبويه: (وزعم يونس: أن ناساً يقولون: هويئر على مثال هويعر، فهؤلاء لم يحقروا هاراً إنما حقرّوا هائراً، كما قالوا رُوَيجلٌ كأنهم حقروا راجلاً..... وأما يونس فحدثنى أن أبا عمر كان يقول فى مُرٍ: مُرَيِّئ مثل مُريْعٍ، وفى يُرِى: يُرَ يْئٍ ويجر، لأنها بمنزلة ياء قاضٍ، فهو ينبغى له أن يقول: مُيَيِّت، وينبغى له أن يقول فى ناس: أنيس لأنهم إنما حذفوا ألف أناس وليس من العرب أحد إلا يقول نويس) [(٤)].

---

(١) الكتاب: ٤٥٦/٣، ٤٥٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٢٠/٥، ١٢١، الإيضاح فى شرح المفصل: ٥٧٣/١، الارتشاف: ٣٦٥/١، ٣٦٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٥٦/٣، ٤٥٧، الأصول: ٥٧/٣، شرح الشافية: ٢٢٤/١، شرح المفصل: ١٢١/٥، شرح الكافية الشافية: ١٩١٢/٤، الارتشاف: ٣٦٥/١.

(٤) الكتاب: ٤٥٦/٣، ٤٥٧.

❁❁❁

المبحث الثانى
جمع التكسير [١]

التكسير كالتصغير فى قدرته على رد الأصل المعدول عنه المتمثل فى حروف الكلمة الأصلية، ويقال " التصغير والتكسير من واد واحد ".

وعلل الأنبارى ذلك قائلاً: (إنما حمل التصغير على التكسير لأنه يغير اللفظ والمعنى كما أن التكسير يغير اللفظ والمعنى، ألا ترى أنك إذا قلت فى تصغير رجل: رجيل أنك قد غيرت لفظة بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وغيرت معناه لأنك نقلته من الكبر إلى الصغر، كما أنك إذا قلت فى تكسيره " رجال " غيرت لفظة بزيادة الألف وفتح ما قبلها، وغيرت معناه لأنك نقلته من الافراد إلى الجمع، ولهذا المعنى قلنا إنهما من واد واحد) [٢].

وتشكل أوزان التكسير المختلفة أبنية جديدة تنقل إليها الكلمة فيؤدى ذلك إلى مفارقتها للهيئة التى حدث فيها الاستثقال والتغيير.

وقد سبقت الإشارة إلى بعض هذه الأوزان فى التصغير، وفيما يلى أمثلة أخرى تظهر لنا أثر جمع التكسير فى رد الأسماء إلى أصولها:

١ – أفْعُل وأفعال:

أفعل: أحد جموع القلة ويطرد فيما كان على (فَعْل) بشرطين: ١– أن يكون اسماً. ٢– أن يكون صحيح العين نحو: فلس وكف ودلو وظبى وحقو فنقول: أفلس وأكف وأدل وأظب وأحق. والأصل: أدلو وأظبى وأحقو وقعت الواو فى أدلو وأحقو طرفاً وقبلها ضمة وليس من الأسماء المتمكنة ما هو بهذه الصفة فكرهوا المصير إلى بناء لا نظير له فأبدلوا من الضمة الكسرة ثم قلبوا الواو ياء لتطرفها ووقوع الكسرة قبلها فصار من قبيل المنقوص فحذفت الياء الأصلية فى أظبي والمنقلبة فى أدلى وأحقى على حد الحذف فى قاض وغاز.[٣]

---

(١) جمع التكسير: ما يدل على ثلاثة فأكثر مع تغيير ضرورى يحدث لمفرده عند الجمع.

(٢) أسرار العربية: ٣٦٢، ٣٦٣، وينظر: الأشباه والنظائر: ١٦٧/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣٥/٥، شرح الأشمونى ومعه حاشية الصبان: ١٢٢/٤، نزهة الطرف فى علم الصرف: ٢٥٩/٢.

أما أفعال: فيطرد فى الاسم الثلاثى الذى لم يطرد فيه (أفعل) كأن يكون معتل الفاء أو العين أو مضعفاً أو غير فَعْل من أوزان الثلاثى. (١)

والمعتل العين بالألف نحو: باب وأبواب وذلك من قبل أن الألف منه منقلبة عن ياء أو واو متحركتين فى الأصل ولذلك اعتلتا وإذا كانت الألف أصلها الحركة كانت فى الحكم من باب فرس وقلم، وباب ذلك أفعال نحو أفراس وأقلام لا أفعُل.(٢)

ومما يجمع على أفعال " فَعَل " من الأسماء لا الصفات (فى الأجوف أو فى غيره) نحو: جمل وأجمال، تاج وأتواج، قاع وأقواع، ناب وأنياب، قلبت الواو والياء ألفاً فى المفرد لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولما سكن ما قبلهما فى الجمع ردتا إلى أصلهما وهو الواو أو الياء.

ومما يجمع على أفعال أيضاً (فيعِل) بكسر العين – على رأى سيبويه – ففيعل بكسر العين لا يجئ إلا فى المعتل العين كـ " سيدّ " كما قالوا: غزاة ورماة فجمعوا فاعلاً منه على فُعله ولا يكون مثله فى الصحيح – هذا مذهب سيبويه. (٣)

وذهب الفراء إلى أن أصله فعيل ثم قلبت إلى فيعل. والقلب على خلاف الأصل ولا دليل عليه.

فإذا أريد جمعه فالباب فيه والكثير أن يجمع جمع السلامة لأنه صفة تدخل مؤنثة التاء للفرق فهو جار مجرى فاعل لأنه على عدته وموضع الزيادة فيهما واحد فيقال: ميّت وميّتون وهيّن وهيّنون وميتة وميتات وهينة وهينات، فإذا أريد تكسيره حُمل على غيره مما هو على عدته فمن ذلك قولهم: ميت وأموات شبهوه بفاعل فكما

---

(١) معتل الفاء كجمع يوم على أيام ووقف على أوقاف، والمضعف نحو: ربّ وأرباب وبرّ وأبرار وجد وأجداد، والمعتل العين بالواو والياء نحو: سوط وحوض وشيخ وبيت يقال: أسواط وأحواض وأبيات وأشياخ.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣٤/٥.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٦٨/٣.

قالوا: شاهد وأشهاد كذلك قالوا ميت وأموات جاءوا به على حذف الزوائد كأنه بقى موت فقالوا: أموات.

وقد كسروه أيضاً على " فِعال " فقالوا: جيد وجياد كذلك قالوا أجياد كما قالوا: قائم وقيام ونائم ونيام.

وكسروه – أيضاً – على " أفعلاء " فقالوا: هين وأهو ناء حملوه على فعيل نحو نبى أنبياء، وقد احتج الفراء بهذا الجمع على أن أصله " فعيل " قال لأن فعيلاً يجمع على ذلك.

ولا دليل فى ذلك لأنهم قد يجمعون الشئ على غير بابه ألا تراهم قالوا شاعر وشعراء وجاهل وجهلاء وإنما فعلاء بابه فعيل نحو كرماء ولؤماء فكذلك ههنا. (١)

فـ " ميت " و " هين " ونحوهما أصلهما: ميْوت وهيْون اجتمعت الواو والياء والأول ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فى الياء فقيل هيَّن، وفى الجمع زال سبب الاستثقال (تحركت الواو وزالت الياء) فرجعت الياء إلى أصلها وهو الواو.

۞۞۞

٢ – فعاليل:

يطرد هذا الوزن فى جمع الاسم الرباعى المزيد قبل آخره حرف علة ساكن مثل: فردوس: فراديس، وقرطاس: قراطيس، ودينار: دنانير، وقيراط: قراريط. (٢)

فدينار وقيراط – كما سبق فى التصغير – أصلهما: دنّار وقرَّاط قُلب أول المثلين (النون والراء) ياء لسكون ما قبله وفى الجمع زال الكسر الموجب لقلب أول المضعف ياء فرجع إلى أصله وهو النون فى دنانير والراء فى قراريط.

❁❁❁

٣ – مفاعيل:

(١) ينظر: شرح المفصل: ٦٥/٥، ٦٦، شرح الشافية: ١٧٥/٢، ١٧٦، ١٥٤/٣.
(٢) ينظر: الطريف فى علم التصريف: ٤٤٤.

يطرد هذا الوزن فى جمع اسم على خمسة أحرف أوله ميم زائدة وقبل آخرة حرف مد مثل: مصباح: مصابيح، ومنشار: مناشير، وميثاق: مواثيق، وميعاد: مواعيد، وميزان: موازين.

فميثاق وميعاد وميزان الأصل فيهما: مِوْثاق ومِوْعاد وموزان قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسر وفى الجمع على مفاعيل زال كلٌ من الكسر والسكون فرجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال علة قلبها ياء.

٤ – مفاعل:

يطرد هذا الوزن فى جمع اسم على أربعة أحرف (أوله ميم زائدة) مثل: مسجد: مساجد، ومدرسة: مدارس، ومفازة: مفاوز، ومنارة: مناور، ومغارة: مغاور.

فالألف فى: مفازة ومنارة ومغارة منقلبة عن الواو لأنها من الفوز والنور والغور، فالأصل: مفْوَزة ومنْوَرة ومغْوَرة، نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فتحركت الواو بحسب الأصل وفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبت الواو ألفاً، وفى الجمع زالت العلة فرجعت الألف إلى أصلها.

۞۞۞

٥ – فُعّل وفُعّال:

فـ " فُعّل " يطرد فى جمع صفة صحيحة اللام على وزن (فاعل) أو (فاعلة) مثل: راكع ورُكّع وساجد وسُجّد وصائم وصوّم وعائد وعوّد ونائم ونُوّم وقائل وقوّل. (١)

---

(١) وقد يجوز أن تقلب الواو ياء تشبيهاً بما اعتلت لامه كما نقول فى جمع عاتٍ عُتىّ فلا يصلح غيره إذا كان جمعاً، فلما كان هذا الباب يقرب من الطرف جاز تشبيهه بهذا الذى هو طرف فنقول: صُيَّم وعُيَّد ونيّم وقيّل...الخ.

ونص المبرد على أنه ليس بالوجه.

والواقع: أن الثقل الناشئ من اجتماع واوين قبلهما ضمة فى الجمع طرفاً قد أوجب قلبهما ياءين، كما أن اجتماعهما فى موطن العين فى فُعّل جمعاً نشأ بسببه ثقل سوغ القلب، = =والذى شجع عليه كون الواو قريبة من الطرف وكلما تباعدت من آخر حرف بعد شبهها وقويت وترك ذلك فيها. (ينظر: المقتضب: ٢٦٦/١، الأصول: ١٦/٣، نزهة الطرف فى علم الصرف: ٢٤٦/٢، ٢٤٧).

أما " فعّال " فيطرد فى جمع صفة صحيحة اللام على وزن " فاعل " دون فاعلة نحو: سامر وسمّار وكاتب وكتاب وصائم وصوّام وقائل وقوالّ. (١)

ومما يجمع عليه فاعل أيضاً " فَعَله ": نحو فاسق وفسقة وبارّ وبررة وخائن وخَوَنة.

ونظيره من بنات الياء والواو التى هى لام نحو: قاض وقضاةٍ ورام ورُماة(٢) والأصل: قُضَية ورُمية.

وكذلك يأتى " فاعل " على (فُعُّل) نحو: بازل وبزُّل، وعائط وعُيُّط، وحائل وحُوُّل. (٣)

فالهمزة فيما سبق من الأمثلة منقلبة عن ياء أو واو لأن الواو أو الياء إذا وقعت عيناً لاسم فاعل أعلت فى فعله فإنها تقلب همزة وفى الجمع سواء كان على وزن (فُعَّل أو فُعَّال أو فَعَلة أو فُعُّل) زالت هذه العلة فرجعت الهمزة إلى أصلها.

ويكفينا هذا القدر من أوزان جمع التكسير لمعرفة الكيفية التى تسخر فيها أوزان جمع التكسير لأداء هذه المهمة وهى الرد إلى الأصل.

❁❁❁

(١) المقتضب: ٢٦٦/١.
(٢) ينظر: الأصول: ١٦/٣.
(٣) ينظر: الأصول: ١٦/٣.

المبحث الثالث
النسب

النسب ظاهرة لغوية مهمة ولعلها أكثر أهمية فى عصرنا الحاضر لكثرة الحاجة إلى استعمالها بسبب انتشار العلوم ومناهج التفكير ومذاهب الأدب والفنون والسياسة والاجتماع. (١)

ودور النسب فى معرفة أصل الكلمة محدود بأبنية معينة ومن ذلك: ما كان آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد، ومنه: الأسماء الثنائية محذوفة اللام.

وتوضيح ذلك كما يلى:

١-ما آخره ياء مشددة قبلها حرف واحد: فالنسب يتم بزيادة ياء مشددة فى آخر الاسم مع كسر ما قبلها فإذا كان الاسم منتهياً بياء مشددة مسبوقة بحرف واحد لم يحذف منها شئ ويجب فك الادغام لئلا يجتمع أربع ياءات فى البناء الموضوع على الخفة فيحرك العين بالفتح الذى هو أخف الحركات فترجع العين إن كانت واواً إلى أصلها لزوال سبب انقلابها ياء – وهو اجتماعهما مع سكون الأول – فنقول فى طى: طووى وفى ريّ: رووى فعاملناه معاملة المقصور الثلاثى بفتح ثانيه، وإن كان ثانيه ياء فى الأصل بقيت كما هى وفتحت فيقال فى حى: حيوى.

---

(١) التطبيق الصرفى: ١١٧.

– (النسبة التى يقصدها النحويون ويسميها سيبويه الإضافة هو ما ينسب إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة أو غير ذلك يقال: نسبته إلى بنى فلان إذا عزوته إليهم فهى إضافة من جهة المعنى وإن كانت مخالفة لها من جهة اللفظ وذلك أنك فى الإضافة تذكر الاسمين وتضيف أحدهما إلى الآخر نحو: غلام زيد وصاحب عمرو وفى النسب إنما تذكر المنسوب إليه وحده ثم تزيد عليه زيادة تدل على النسب وتكتفى بتقدم الموصوف عن ذكر المنسوب وذلك أن يزاد فى آخر المنسوب إليه ياء مشددة ويكسر ما قبل الباء نحو: هاشم: هاشمى وقيس: قيسى وبغداد: بغدادى، والغرض من النسب أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو من أهل تلك المدينة أو الصنعة وفائدتها فائدة الصفة) ينظر: شرح المفصل:٥/١٤١.

وتنقلب الياء الثانية فى الصورتين واواً إما بأن تقلب أولاً ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب واواً كما فى عصوى ورحوى أو تقلب الياء من أول الأمر واواً لاستثقال ياء متحرك ما قبلها قبل ياء النسب ولا ينقلب ألفاً لعروض حركتها وحركة ما قبلها، لأنهما لأجل ياء النسب التى هى كالاسم المنفصل، ولم تقلب العين ألفاً: إما لعروض حركتها، وإما لأن العين لا تقلب إذا كانت اللام حرف علة. (١)

٢ –**الثنائى المحذوف منه حرف:** فالاسم الذى على حرفين إن كان له ثالث فحذف وقصدنا تكميلة ثلاثة ثم النسب إليه نرد إليه ذلك الثالث فى النسب لأن ما كان من أصل الكلمة أولى بالرد من المجئ بالأجنبى.

ولا يخلوا المحذوف من أن يكون فاءً أو عيناً أو لاماً.

فإن كان فاءً: فالمطرد منه المصدر الذى كان فاؤه واواً ومضارعه محذوف الفاء نحو: عدة ومقة ودَعة وسَعة وزنة.

فإن كان لامه صحيحاً: لم ترد فى النسب فاؤه نحو: عِدى وسَعّى، لأن الحذف قياسى لعلة، وهى اتباع المصدر للفعل، فلا يرد المحذوف من غير ضرورة مع قيام العلة لحذفه، وأيضاً فالفاء ليست موضع التغيير كاللام حتى يتصرف فيها برد المحذوف بلا ضرورة، كما كانت فى التصغير. (٢)

قال سيبويه فى " باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين ": (وذلك عِدة وزنة، فإذا أضفت قلت: عِدىّ وزنِىّ، ولا ترده الإضافة إلى أصله، لبعدها من ياءى الإضافة، لأنها لو ظهرت لم يلزمها ما يلزم اللام لو ظهرت من التغير، لوقوع الياء عليها). (٣)

وإن كان لامه معتلاً: كما فى شية وجب رد الفاء لأننا إذا أردنا النسبة حذفنا التاء فيبقى الاسم على حرفين ثانية حرف علة كالمتطرف إذ الياء كالعدم وذلك لا يوجد لما يؤدى إليه من بقاء الاسم على حرف واحد فى التنوين، لأن حرف العلة

(١) ينظر: المقتضب: ١٣٨/٣، شرح الشافية: ٤٩/٢، ٥٠، شرح الأشمونى ١٨٣/٤، توضيح المقاصد: ١٤٥١/٣، شرح ابن طولون على الألفية: ٣٥٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٦٢/٢، توضيح المقاصد: ١٤٦٤/٣، شرح ابن طولون: ٣٦٤/٢.

(٣) الكتاب: ٣٦٩/٣.

تستثقل فيه الحركة فتحذف فيبقى ساكناً والتنوين ساكن فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد فلزم الرد لذلك.

ولما ردت الفاء لم تزل كسرة العين عند سيبويه، ولم تجعل ساكنة كما كانت فى الأصل لأن الفاء وإن كانت أصلاً إلا أن ردها ههنا ضرورة عارضة فى النسب غير لازمة فلم يعتد بها فلم تحذف كسرة العين اللازمة لها عند حذف الفاء فصار وشِيِيٌّ كإبليّ، ففتح العين فى إبَلىّ وتَمرَى، فانقلبت الياء ألفاً ثم واواً أو انقلبت من أول الأمر واواً. فيقال: وشَوِىّ. (١)

قال سيبويه: (وتقول فى الإضافة إلى شِيَةٍ: وشَوِىٌّ، لم تسكن العين كما لم تسكن الميم إذا قال : دموىّ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شَجَوىّ... وإنما شِيَة وعِدة فِعْلَةٌ، لو كان شئ من هذه الأسماء فَعْلة لم يحذفوا الواو... فإنما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات وحذفوا الفاء وذلك نحو: عِدَة وأصلها: وعْدةٌ، وشية وأصلها: وشيَة، فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين). (٢)

وأما الأخفش: فإنه رد العين إلى أصلها من السكون لما رد الفاء فقال وِشْيِيٌّ كظبْيِيٌّ ولا تستثقل الياءات مع سكون ما قبلها.

والوجه ما قاله سيبويه: لأنه تغيير لأجل النسب فكان قياسه القلب وفتح ما قبل الآخر وحمله فى النسب على ظبيٍ وعزو ليس بجيد إذ ليس ذلك بتغيير فى النسب. (٣)

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٥٦/٣، شرح الشافية: ٦٢/٢، ٦٣، شرح الجمل: ٣١٥/٢، توضيح المقاصد: ١٤٦٤/٣.

(٢) الكتاب: ٣٦٩/٣، ٣٧٠.

(٣) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل:٥٩٩/١٠ – والفراء يجعل الفاء المحذوفة فى هذا الباب من الصحيح اللام كان أو معتلة بعد اللام حتى يصير فى موضع التغيير أى الآخر فيصح ردها فيقول: عِدَوِى وزنَوى وشيوى فى عدة وزنة وشية، وحمله على ذلك ما روى عن ناس من العرب: عِدَوى فى عدة فقاس عليه غيره.
شرح الشافية: ٦٣/٢.

وأما المحذوف العين فحكمه أنه إن كانت لامه صحيحة لم يجبر كقولك فى: سه ومذ – مسمى بها – سهى ومذى، وأصلهما: سَه ومنذ – كذا أطلق كثير من النحويين – وليس كذلك بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف نحو ربْ المخففة بحذف الباء الأولى إذا سمى بها ونسب إليها فإنه يقال: ربّى برد المحذوف – ولا يعرف فيه خلاف.

وإن كانت لامه معتلة نحو: مُرِى[1] ويَرى[2] – مسمى بهما – جبر والأصل: مُرْئِى ويَرْأى نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وهى العين فنقول فى النسب إليهما: مرئىّ ويرئىّ برد المحذوف. [3]

واعترضه الدمامينى: (بأنه لا وجه لرد العين إذ ينبغى جعل المرى كالشجى فيكون النسب إليه بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفاً ثم هذه الألف واواً فيقال: مروىّ، لا يقال قاسوه على دية وشية لأنا نقول هذا قياس مع الفارق لأن دية وشية بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذا بقى على ثلاثة ثالثهما لين فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سلمنا ردها لكان اللائق جواز قلب الياء واواً لأنه حينئذ كالقاضى وهو يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحداً أوجب رد العين المحذوفة بحال إلا المصنف ومن قلده وكأنه نزل الميم لزيادتها منزلة العدم فبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال فى لم يسع بوجوب هاء السكت) ومثل ما ذكر يجرى فى يرئى – أيضاً – فيقال ينبغى جعله كفتى فيكون النسب إليه بقلب ألفه واواً بلا رد الهمزة. [4]

وأما المحذوف اللام:

---

(١) اسم فاعل من أراه الشئ يريه فهو مُريه والأصل: المُرْئى.

(٢) مضارع رأى، وأصله: يَرْأى.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٥٧/٣، الإيضاح فى شرح المفصل: ٦٠٠/١، شرح الشافية: ٦٣/٢، شرح الأشمونى: ١٩٧/٤، توضيح المقاصد: ١٤٦٤/٣، المساعد: ٣٧٠/٣.

(٤) ينظر: حاشية الصبان: ١٩٨/٤.

فإن كان الحذف للساكنين كما فى عَصاً وعَمٍ فلا كلام فى رده فى النسبة، لزوال التنوين قبل ياء النسبة فيزول التقاء الساكنين ثم تقلب الألف واواً لأجل ياء النسب سواء كان أصلها الواو أم الياء فيقال فى عصا ورحى: عصوىّ ورحوىّ لأن ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً والألف لا تكون إلا ساكنة فاحتاجوا إلى حرف يكسر فقلبوها واواً وكرهوا الياء فى ذوات الياء لأنهم لو قلبوها ياء لقالوا فى رحى وفتى: رحيى وفتيى فكانت تجتمع ثلاث ياءات وكسرة فى الياء الأولى وذلك مما يستثقل لأنه قريب من أميى ولم يحذفوا الألف لأن المنسوب إليه أقل الأسماء حروفاً. (١)

– وإن كان الحذف نسياً لا لعلة مطردة نظر:

– فإن كانت العين حرف علة لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب رد اللام نحو: شاة وذو مالٍ فتقول: شاهى وذووى لأن أصل شاة: شَوْهة فحذفت لامه فوليت تاء التأنيث الواو ففتحت فصارت متحركة مفتوحاً ما قبلها فقلبت ألفاً ودليل أن المحذوف الهاء قولهم فى الجمع: شياةٌ، ودليل سكون الواو: أن فعْله أكثر فى كلامهم من فعِله فيقال فى النسب: شاهى برد المحذوف.

ومذهب سيبويه: أنك تبقى الألف ولا تأتى بواو موضعها لأجل ردّ اللام لأنه لا يعتد بما عرض والمنقول عن الأخفش أنك تقول شوَهى، فتأتى بالواو. (٢)

قال سيبويه: (وإذا أضفت إلى شاة قلت: شاهِىٌ تردما من نفس الحرف وهو الهاء، ألا ترى أنك تقول شويهة، وإنما أردت أن تجعل شاة بمنزلة الأسماء، فلم يوجد شئ هو أولى به مما هو من نفسه كما هو فى التحقير كذلك)(٣).

وأصل ذو: ذوو على وزن فَعَل اتفاقاً.

أما إذا كانت العين حرف علة وأبدل منها قبل النسب حرف صحيح يرد اللام فيقال: فمى فى " فوزيد ".

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٤٢/٣، شرح الشافية: ٦٣/٢، شرح المفصل: ١٤٩/٥.

(٢) ينظر: المساعد: ٣٧١/٣.

(٣) الكتاب: ٣٦٧/٣.

قال سيبويه: (وإذا أضفت إلى رجل اسمه فوزيد فكأنك إنما تضيف إلى (فم) لأنك إنما تريد أن تفرد الاسم ثم تضيف إلى الاسم، فافعل به فعلك به إذا أفردته اسماً) [١].

وإن لم يكن العين حرف علة – قال النحاة – نظر:

فإن رد المحذوف فى التثنية والجمع بالألف والتاء وجب رده فى النسبة لأن النسبة يزاد لها فى موضع اللام ما لم يكن فى الأصل كما فى لائى فكيف بلام كان فى الأصل وثبت عوده فى الاستعمال بعد الحذف ؟

فيقال فى أب وأخ وسنة وعضة: أبوىّ وأخوىّ وسنوىّ أوسنهى وعضوىّ أو عضهى لقولهم: أبوان وأخوان وسنوات أو سنهات وعضوات أو عضهات.

وفى أخت: أخوى كما تقول فى أخ، وتقول فى بنت: بنوى كما تقول فى ابن إذا رددت محذوفه لقولهم: أخوات وبنات ، بحذف التاء والردِّ فى صيغة المذكر الأصلية، وسرُّه: أن الصيغة كلها للتأنيث، فوجب ردها إلى صيغة المذكر، كما وجب حذف التاء فى مكى وبصرى ومسلمات.

ويونس يقول فيهما: أخْتىّ وبنتىّ، محتجاً بأن التاء لغير التأنيث، لأن ما قبلها ساكن صحيح، ولأنها لا تبدل فى الوقف هاء.

وذلك مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث [٢].

قال سيبويه: (وإذا أضفت إلى أخت قلت: أخَوىٌّ هكذا ينبغى له أن يكون على القياس، وذا القياس قول الخليل من قِبَل أنك لمّا جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، ورددت إلى الأصل فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء وهى أرد له إلى الأصل... وأما يونس فيقول: أختى وليس بقياس) [٣].

---

(١) المرجع السابق: ٣٦٧/٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٦٩/٢، أوضح المسالك: ٣٣٧/٤، شرح المقدمة الجزولية: ١٠٢٦/٣.

(٣) الكتاب: ٣٦٠/٣، ٣٦١.

فالراجح رأى الخليل وسيبويه لأن التاء وإن كانت بدلاً من اللام إلا أن فيها رائحة من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث فى هذه الأسماء والدليل على أنها لا تقوم مقام اللام من كل وجه حذفهم إياها فى التصغير نحو: بنية وأخيّة وكذا فى الجمع نحو: بنات وأخوات فإذا حذفت التاء رجع إلى صيغة المذكر لأن جميع ذلك كان مذكراً فى الأصل، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغة بضم الفاء من أخت وكسرها من بنت وثنتان وإسكان العين فى الجميع تنبيهاً على أن هذا التأنيث ليس بقياس كما فى ضارب وضاربة وأن التاء ليست لمحض التأنيث بل فيها منه رائحة، ولذا ينصرف أخت علماً(١).

وإذا لم يرد المحذوف فى التثنية والجمع: لم يجب جبره فى النسب بل يجوز فيه الأمران نحو: حر وغد وشفة وثبة فيجوز فى النسب إليها: حرىّ وغدىّ وشفىّ وثبى (بالحذف) وحرحى وغدوى وشفهى وثبوى (بالرد) والمحذوف من الحر (الحاء) ومن غد (الواو) ومن شفة (الهاء) ومن ثبة (الياء)(٢).

وكذلك يد ودم يقال فى النسب: يدوى ويدى ودموى ودمىّ بالرد وعدمه(٣).

قال سيبويه: (اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامُه ولم يُرَدّ فى تثنية إلى الأصل ولا فى الجمع بالتاء كان أصله فَعْل أو فَعَل أو فعل فإنك فيه بالخيار إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه، فجعلوا الإضافة تغير فترد كما تغيّر فتحذف، نحو ألف حبلى وياء ربيعة وحنيفة فلما كان ذلك من كلامهم غيّروا بنات الحرفين التى حُذفت لاماتهن

---

(١) شرح الشافية: ٦٨/٢.

(٢) توضيح المقاصد: م١٤٦٠/٣.

(٣) المساعد: ٣٧٢/٣ – ولا اعتبار لقوله:

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

ويقوله: يديان بيضاوان عند محكّم قد تمنعانك أن تذل وتقهرا

لشذوذهما أو لأن ذلك قليل أو ضرورة (شرح الشافية: ٦٤/٢، ٦٥، المساعد: ٣٧٢/٣).

بأن ردوا فيها ما حذف منها، وصرت فى الرد وتركه على حاله بالخيار، كما صرت فى حذف ألف حبلى وتركها بالخيار) [١].

– وإذا كان الثلاثى المحذوف اللام فى أوله همزة وصل تعاقب اللام فهى كالعوض منها، فإن رددت اللام حذفت الهمزة وإن أثبت الهمزة حذفت اللام.

فتقول فى ابن واسم: بنوى وسموى[٢] وتقول: اسمى[٣] وابنى[٤].

قال سيبويه: (وأما الذين حذفوا الزوائد وردّوا فإنهم جعلوا الإضافة تقوى على حذف الزوائد كقوتها على الرد كما قويت على الرد فى دم، وإنما قويت على حذف الزوائد لقوتها على الردّ، فصار ما رُد عوضاً، ولم يكونوا ليحذفوا ولا ليردّوا لأنهم قد ردّوا ما ذهب من الحرف للإخلال به، فإذا حذفوا شيئاً ألزموا الرد، ولم يكونوا ليردوا والزوائد فيه لأنه إذا قوى على رد الأصل قوى على حذف ما ليس من الأصل لأنهما متعاقبان) [٥].

---

(١) الكتاب: ٣٥٧/٣ – ومذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجبور تفتح عينه وإن كان أصله السكون. =

= وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون. فتقول فى يد ودم وغد وحر على مذهب الجمهور: يدوى ودموى وغدوى وحرحى بالفتح.

وعلى مذهب الأخفش: يديى ودميى وغدوى وحرحى _ بالسكون – لأنه أصل العين فى هذه الكلمات، والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع، قالوا فى غد: غدوى، وحكى عن أبى الحسن أنه رجع فى الأوسط إلى مذهب سيبويه – (ينظر هذه المسألة فى: الكتاب: ٣٥٨/٣، المقتضب: ١٥٢/٣، ١٥٣، شرح الجمل: ٣١٣/٢، ٣١٤، أوضح المسالك: ١٤٦١/٣).

(٢) ويجوز فى السين من سموى الكسر والضم ويجئ فيه خلاف سيبويه والأخفش إذ أصله سمْو بسكون الميم فتفتحها عند سيبويه وتسكنها على المشهور عن الأخفش.

(٣) ويجئ فى همز اسمى الضم والكسر، فالوجهان عند العرب فى السين عند سقوط الهمزة وفى الهمزة عند وجودها. (المساعد:٣٧٤/٢).

(٤) شرح الشافية: ٦٧/٢، شرح الجمل: ٣١٥/٢، المساعد: ٣٧٤/٢.

(٥) الكتاب: ٣٦٢/٣.

وقال المبرد: (واعلم أن كل ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفاً مزيداً تجعل عدته ثلاثة فلا بد من الرد، لأنك لما حذفت ما ليس منه لزمك أن ترد ما هو منه، إذ كنت قد ترد فيما لا تحذف منه شيئاً، لأنه له فى الحقيقة، وذلك قولك فى النسب إلى ابن: ابنىّ إذا اتبعت اللفظ، فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت: بنوى) [1].

❁❁❁

(١) المقتضب: ١٥٤/٣.

المبحث الرابع
التثنية وجمعا السلامة

التثنية وجمعا التصحيح يمثلان وسيلة أخرى من وسائل معرفة أصول الأسماء ويكثر استعمالهما فى معرفة أصل اللام فى المقصور الثلاثى لأن لامه تكون منقلبة عن واو أو ياء ففى التثنية – مثلا – تضيف ألفاً ونوناً أو ياء ونوناً للاسم والمقصور ينتهى عادة بألف (هى البدل من الواو أو الياء) فعند ذلك يجتمع ساكنان (ألف التثنية وألف المقصور) ولا يمكن حذف أحدهما، لأن ذلك سيؤدى إلى الالتباس بين المفرد والمثنى فى حال الإضافة إلى الضمائر، وهنا لا بد من التحريك الذى يؤدى إلى إعادة اللام إلى أصلها.

وكذلك يستخدمان فى معرفة الأصل المحذوف من الأسماء الثنائية، وسيتضح ذلك مفصلاً فيما يلى:

١- **تثنية المقصور**[١] **وجمعه:** لا يخلو المقصور من أن تكون ألفه ثالثة أم لا فإذا وقعت ألف المقصور ثالثة فلها أربعة أقسام:

١- منقلبة عن الياء نحو: الفتى.

٢- منقلبة عن واو نحو: العصا.

٣- أصلية (كل ألف فى حرف أو شبهه) نحو: إذا ومتى.

٤- مجهولة الأصل نحو: الدا (وهو اللهو) [٢].

فأما المنقلبة عن الياء: فتنقلب فى التثنية ياء رداً إلى أصلها نحو الفتيان.

وأما المنقلبة عن الواو: فتنقلب واواً رداً إلى أصلها – أيضاً – نحو: عضوان.

أما الأصلية والمجهولة ففيها ثلاثة مذاهب:

---

(١) الاسم المقصور: ما آخره ألف لازمة احترازاً عن نحو زيداً فى الوقف وسمى مقصوراً لأنه ضد الممدود أو لأنه محبوس من الحركات والقصر: الحبس (شرح الكافية ١٧٤/٢).

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: م٣ /١٣٦٦ ، شرح ألفية ابن مالك للأندلس: ٢١٤/٣، ٢١٥.

الأول – وهو المشهور: أن يعتبر حالهما بالإمالة فإن أميلا ثنيا بالياء نحو بلى ومتى فتقول: بليان ومتيان، وإن لم يمالا فبالواو نحو على وإذا مسمى بهما: علوان وإذوان – وهذا مذهب سيبويه.

قال:(فإذا جاء شئ من المنقوص ليس له فِعلٌ تثبت فيه الواو، ولا له اسم تثبت فيه الواو، وألزمت ألفه الانتصاب، فهو من بنات الواو، لأنه ليس شئ من بنات الياء يلزمه الانتصاب لا تجوز فيه الإمالة، إنما يكون ذلك فى بنات الواو، وذلك نحو لدى وإلى وما أشبههما وإنما تكون التثنية فيهما إذا صارتا اسمين، وكذلك الجمع بالتاء.

فإذا جاء شئ من المنقوص ليس له فعلٌ تثبت فيه الياء، ولا اسم تثبت فيه الياء، وجازت الإمالة فى ألفه، فالياء أولى به فى التثنية) [(١)].

الثانى: أن ألفهما إن أميلت أو قلبت ياء فى موضع ما ثنيت بالياء، وإلا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور، فعلى هذا يثنى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير، وعلى الأول يثنيان بالواو، والقولان عن الأخفش.

الثالث: أن الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقاً[(٢)].

والعلة فى رد ألف المقصور الثلاثى إلى أصلها وعدم حذفها: أن لا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالإضافة نحو: عصا زيد[(٣)].

فالألف فى نحو عصا ورحى أصلها الواو والياء تحركت الواو أو الياء وفتح ما قبلها وهما لامان فقلبتا ألفين وإن لم تكونا فى الاسم الجارى على الفعل ولا الموازن له لأن هذه المشابهة تشترط فى العين دون اللام لأن اللام محل التغيير فيؤثر فى قلبها العلة الضعيفة أى تحركها وانفتاح ما قبلها[(٤)].

---

(١) الكتاب: ٣٨٨/٣.

(٢) توضيح المقاصد: م١٣٦٦/٣، ١٣٦٧.

(٣) شرح الكافية: ٢٧٤/٢.

(٤) ينظر:: شرح الشافية: ١٥٧/٣.

وعند التثنية ترد هذه الألف إلى أصلها لأن ألف التثنية تلحق الألف التى كانت فى موضع اللام وكذلك ياء التثنية وهما ساكنان فلا يجوز أن يلتقيا فلا بد من حذف أو تحريك فلو حذفت لذهبت اللام – كما سبق – فحرّكت، فرددت كلَّ حيِّزٍ إلى أصله [١].

وإذا اردت الألف إلى الأصل سلمت الواو والياء ولم يقلبا ألفاً لئلا يعاد إلى ما فر منه أو لعروض حركاتها لأجل هذه اللواحق فإنها وإن كانت أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك فحركتها إذن عارضه، ولا يقلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا بحركة عارضة [٢].

أما إذا كانت ألف المقصور فوق الثلاثة نحو: مغزى وملهى ومرمى فلا تقلب إلا ياء ولو كان أصلها واو، وإنما قلبت ياء فيما أصله واو لأحد أمرين:

– إما لأنها فى أصل الأفعال فُعل بها ذلك فأجريت الأسماء عليها كقولهم: أغزيب واستغزيت.

– وإما لاستثقالها آخراً فيما كثرت حروفه فأبدلوا منها الياء لخفتها. [٣]

أما جمعه جمع مذكر سالم: فتحذف الألف لالتقاء الساكنين وتبقى الفتحة التى كانت قبل الألف لتشعر بالألف المحذوفة فتقول: جاء الأعلون ورأيت الأعلين، قال تعالى: ﴿..**وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ**..﴾[٤]، وقال: ﴿**وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ**..﴾[٥]. [١]

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣/٤٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٢/١٧٤، شرح الشافية:٣/١٥٨.

(٣) الإيضاح فى شرح المفصل: ١/٥٣١ – وأما قولهم " مذروان " فقد جاءت فيه الواو رابعة ولم تقلب ياء لأن مذروان لا يقال فى مفرده مِذرا، فإن عللنا بالوجه الأول فليس آخره ألفاً مخففة عن واو حتى تبدل عن الألف ياء بل هذه لم تزل واواً للزوم التثنية وإن عللنا بالثانى فالواو لم تقع متطرفة لأن التثنية لازمة فلا تقع متطرفة، ولذلك فهى شبيهة بالواو الواقعة فى جباوة. (الإيضاح: ١/٥٣٢).

(٤) سورة آل عمران: ١٣٩، محمد: ٣٥.

(٥) سورة ص: ٤٧.

قال سيبويه: (وإنما حذفت لأنه لا يلتقى ساكنان ولم يحرّكوا كراهية الياءين مع الكسرة والياء مع الضمة والواو حيث كانت معتلة وإنما كرهوا ذا كما كرهوا فى الإضافة إلى حصىً حَصَيِىٌ، وإن جمعت قفاً اسم رجل قلت: قَفَوْنَ، حذفت كراهية الواوين مع الضمة وتوالى الحركات، وأما ما كان على أربعة ففيه ما ذكرنا مع عدة الحروف وتوالى حركتين لازماً، فلما كان معتلاً كرهوا أن يحركوه على ما يستثقلون إذ كان التحريك مستثقلاً، وذلك قولك رأيت مصطفين وهؤلاء مصطفَوْن ورأيت حبنَطيْنَ وهؤلاء حبنطَوْنَ ورأيتُ قفيْنَ وهؤلاء قَفَوْنَ). [٢]

❁❁❁

أما إذا جمع المقصور بالألف والتاء: فحكمه حكم المثنى فتقلب الألف واواً إن كانت ثالثة بدلاً من واو نحو: قطاة وعصا فيقال: قطوات وعصوات، وياء إن كانت ثالثة بدلاً منها نحو: فتاة وفتيات قال تعالى: ﴿..**وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاء**..﴾[٣] أو رابعة مطلقاً نحو: معطاة ومعطيات وسعدى وسعديات. [٤]

ويقال فى (متى) مسمى بها أنثى: متيات بالياء، وفى إلى وإذا مسمى بها أنثى: إلوات وإذوات بالواو. [٥]

ونلاحظ فيما سبق أن ما كان منتهياً بتاء تحذف التاء من آخره عند جمعه نحو: صلاة صلوات، فتاة فتيات، وفاة وفيات، وقناة وقنوات.

❁❁❁

(١) ينظر: شرح الأشمونى: ٤/١١٤، توضيح المقاصد: م٣/١٣٧٠.
– الأصل: الأعلاون والمصطفاون والأعلايْن والمصطفاين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ووليت الواو الفتحة التى كانت قبل الألف ولم يبدلوا الفتحة فى نحو هذا بمجانس العلامة لخفة الفتحة. (شرح ابن الناظم على الألفية: ٧٦٥).
(٢) الكتاب: ٣/٣٩٠، ٣٩١.
(٣) النور: ٣٣.
(٤) شرح ابن الناظم: ٧٦٥.
(٥) ينظر شرح الأشمونى: ٤/١١٥.

٢- **المحذوف اللام:** فيتم فى التثنية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام ما يتم بالإضافة نحو: قاض وشج وأب وأخ وحم وهن. تقول: قاضيان وشجيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان.

وتقول فى سنة وشفة وهنة: سنوات وشفوات وهنوات. وما لا يتم فى الإضافة لا يتم فى التثنية وذلك نحو: اسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم، تقول: اسمان وابنان ويدان ودمان وحران وغدان وفمان. وتقول فى لغة وظبة وثبة: لغات وظبات وثبات. (١)

وأما قول الشاعر:

يديان بيضاوان عند محلم قد تنفعانك منهما أن تهضما (٢)

وقوله:

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين (٣)

فقيل: ضرورة، وقيل " يديان " على لغة من قال فى المفرد يدى كرحى وأما دميان: فقال الجوهرى: لامه واو وإنما قالوا: دمى يدمى كرضى يرضى من الرضوان ولعل ذلك لأن ذوات الواو أكثر فدميان شاذ عنده.

قال سيبويه(٤): هو ساكن العين لجمعه على دماء ودمى كظباء وظبى ودلاء ودلى ولو كان ككفاء لم يجمع على ذلك فدميان أو دموان عنده مثنى دمى لأنه لغة فى دم ومثنى دم: دمان فقط.

وقال المبرد(١): أصله فعل متحرك العين ولامه ياء فدموان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان.

---

(١) ينظر شرح الأشمونى: ١١٥/٤، الطريف فى علم التصريف: ٤٢١.

(٢) من الطويل ولم أعثر على قائله. =

= (شرح الأشمونى: ١١٩/٤، شرح الكافية: ١٧٥/٢، الخزانة: ٤٧٦/٧، شرح المفصل: ١٥١/٤).

(٣) من الوافر لعلى بن بدّال بن سليم.

(شرح الأشمونى: ١١٩/٤، شرح الكافية: ١٧٥/٢، المقتضب: ٢٦٦/١، الخزانة: ٤٨٢/٧).

(٤) الكتاب: ٤١٥/٣.

قال: فإن قيل قد جاء يديان كدميان مع أن يد ساكنة العين اتفاقاً فالجواب: أنه مثنى يدى وهى لغة فى يد لا مثنى يد.

ولسيبويه أيضاً أن يقول: دماً لغة فى دم كيدى فى يد والمشهور أن يداً فى الأصل ساكن العين لأن الأصل السكون ولا يحكم بالحركة إلا بثبت.

ولم يستبعد السيرافى أن يكون أصل (يد) فعل متحرك العين[٢]

كقوله:

يا رب سار سار ما توسدا إلا ذراع العنس أو كف اليدا[٣]

❁❁❁

(١) المقتضب: ٢/٢٣٥، ٣/١٥٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٢/١٧٥، ١٧٦.

(٣) رجز لم أعثر على قائله.

المعنى: كان ذارع الناقة هو الوسادة له أو كانت وسادته كف يده.

(شرح الكافية: ٢/١٧٦، شرح التسهيل: ١/٤٦، الخزانة: ٧/٤٧٧).

المبحث الخامس
الإمـــالـــة

الإمالة: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف (إن كان بعد الكسرة ألف) نحو الياء.

والغرض الأصلى منها: هو التناسب وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره وحكمها: الجواز فكل ممال يجوز فتحه.

ومحلها: الأسماء المتمكنة والأفعال – هذا هو الغالب – وقد يمال غير ذلك. (١)

وأصحابها: هم تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس وأما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح وهو الأصل ولا يميلون إلا فى مواضع قليلة.

وجملة أسبابها ستة:

الأول: انقلاب الألف عن الياء.

الثانى: مآلها إلى الياء.

الثالث: كونها بدل عين ما يقال فيه قلت (أو أن الألف تمال لكسرة تعرض فى بعض الأحوال).

الرابع: ياء قبلها أو بعدها.

الخامس: كسرة قبلها أو بعدها.

السادس: التناسب. (٢)

وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة وما يعنينا هو السبب الأول.

---

(١) فالحروف لا تمال لعدم تصرفها وكذلك الأسماء غير المتمكنة فإن سمينا بها كانت كالأسماء المتمكنة إن كان فيها سبب الإمالة أميلت نحو ألف حتى وألّا وهلّا لأنها طرف رابعة كألف حبلى ونحو إذا للكسرة...الخ. (شرح الشافية: ٣/٢٦، ٢٧).

(٢) ينظر: شرح الأشمونى: ٤/٢٢١، شرح الشافية: ٣/٤، ٥.

فالإمالة كانت منتشرة فى لهجات عربية قديمة وهى تمثل مستوى من اللغة الفصحى ويقرأ بها القرآن وهى الآن منتشرة فى بعض اللهجات العربية العامية وخاصة فى لبنان. (١)

وتستخدم الإمالة عادة لمعرفة أصل الألف فى الاسم الثلاثى المقصور.

قال سيبويه: (ليس شئ من بنات الياء لا تجوز فيه الإمالة). (٢)

ونلجأ إليها لمعرفة أصل الألف فى الاسم إذا عجزت الوسائل الأخرى على ذلك.

قال المبرد: (... اعلم أن هذا الجمع ينقلب ياؤه وواوه ألفاً، لانفتاح ما قبل كل واحدة منهما نحو : دار وغار وباب ، إلا أن يجئ حرف على أصله لعلة مذكورة فى باب التصريف نحو: القوَد والصيَد والخَونَة والحوكة، فأما مجرى الباب فعلى ما ذكرت لك فإن صغرت شيئاً من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل، وذلك أن ياء التصغير تقع بعده ساكنة، فلا يجوز أن تسكنه فتجمع بين ساكنين فإذا حركته عاد إلى أصله، وذلك قولك فى تحقير نار: نويرة وباب: بويب، يدلك على أن الواو الأصل قولك: أنوار لأنها من النور، وقولك: بوبب له باباً... فإن لم يعلم أصله رد إلى واحده فى التكبير أو إلى فعله فإن دليله يظهر، فإن لم يكن مشتقاً نظر هل تقع فيه الإمالة ؟ فإن كانت ألفه ممالة فهو من الياء، وإن كانت منتصبة لا يجوز فيها الإمالة فهو من الواو). (٣)

فالألف إذا كانت متطرفة وأصلها الياء تمال مثل الهدى والفتى (فالهدى مصدر من هدى يهدى والفتى جمعه فِتية وفتيات) وفتاة: تمال الألف نحو الياء رغم أن بعدها تاء، غير أن تاء التأنيث فى حكم المنفصلة فلذلك تعتبر الألف كأنها وقعت متطرفة وأصلها الياء (فتاة جمعها: فتيات). (٤)

---

(١) التطبيق الصرفى لـ د: عبده الراجحى: ١٥١.

(٢) الكتاب: ٣٨٨/٣.

(٣) المقتضب: ٢٨٠/٢، ٢٨١.

(٤) التطبيق الصرفى: ١٥٣.

فهى تمال إذا كانت متطرفة منقلبة عن ياء سواء كانت فى فعل أم فى اسم نحو: رحى ورمى وسعى.

أما إذا كانت عيناً منقلبة عن ياء فهى إذا كانت عين (فَعَل) فى الأفعال أولى بالإمالة منها عين (فَعَل) فى الأسماء، لأنه ينضم إلى انقلابها عن الياء انكسار ما قبلها فى بعض التصاريف كهِبتُ وبعْتُ. (١)

فإذا كانت لاماً كانت أولى بالإمالة منها عيناً لأن التغيير فى الأواخر أولى. (٢)

وقال سيبويه: (وكره بعض العرب إمالة نحو رمى لكراهية أن يصيروا إلى ما فروا منه: يعنى أنهم قلبوا الياء ألفاً أولاً فلم يقلبوا الألف بعد ذلك ياء). (٣)

قال الرضى: (وينبغى على هذا أن يكرهوا إمالة نحو: باب وعاب وباع وهاب لحصول العلة المذكورة). (٤)

فالألف إذا كانت فى الآخر فإما أن تكون فى آخر الفعل أو آخر الاسم فإن كانت فى آخر الفعل: جاز إمالته مطلقاً، لأنها إن كانت عن ياء فلها أصل فى الياء وتصير ياء عند اتصال الضمائر بها نحو: رميت ويرميان وإن كانت عن واو فإن تلك الألف تصير ياء مكسوراً ما قبلها، وذلك فيما لم يسم فاعله، نحو دُعى فى دعا فهو كالألف الممالة مع كون الألف فى الآخر والآخر محل التغيير، ولذلك لم يمل فى قال وحال مع قولهم: قيل وحيل.

---

(١) أما التى فى الاسم فقيل لاتمال وقيل تمال وفصل صاحب المفصل بين ما هى عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز وبين ما هى عن واو نحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب ، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أى كثير المال ونال أى عظيم العطية والأصل مول ونول. (شرح الأشمونى: ٣٢٤/٤، أوضح المسالك: ٣٥٤/٤، شرح المفصل: ٥٨/٩).

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١١/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٢٦/٤.

(٤) شرح الشافية: ١١/٣.

وإذا كانت الألف فى آخر الاسم: فإن كانت عن ياء نحو الفتى والرحى جاز إمالتها لكونها عن ياء وصيرورتها ياء فى التثنية.

وإن كانت عن واو: فإن كانت رابعة فما فوقها جاز إمالتها، لصيرورتها فى المثنى ياء كالأعليان والمصطفيان، وكذا الألف الزائدة كالحبلى والذَّفرى والأرطى والكمثرى والقبعثرى لأنها تنقلب ياء فى المثنى، وكذا ألف سكارى وحبالى وصحارى لأنك لو سميت بها وثنيتها قلبت ألفاتها ياء. (١)

قال سيبويه: (ومما يميلون ألفه كل شئ من بنات الياء والواو كانت عينه مفتوحة أما ما كان من بنات الياء فتمال ألفه لأنها فى موضع ياء وبدل منها فنحو نحوها.

وأما بنات الواو فأمالوا ألفها لغلبة الياء على هذه اللام لأن هذه اللام التى هى واو إذا جاوزت ثلاثة أحرف قلبت ياء والياء لا تقلب على هذه الصفة واواً فأميلت، لتمكن الياء فى بنات الواو). (٢)

وقال المبرد: (وإذا كانت الألف رابعة أو خامسة وأكثر فتمال سواء كانت أصلها الياء أم الواو لأن الواو فى هذا الموضع ترجع إلى الياء نحو: مغزيان وملهيان وأغزيت فلما كانت الياء أمكن كانت الإمالة أثبت). (٣)

فأما إذا كانت الألف فى الأسماء ثالثة عن واو: فلا يجوز إمالتها لأنها لا تنتقل انتقال الأفعال لأن الأفعال تكون على فعَل وأفعَل ونحوه. والأسماء لا تتصرف وذلك قولك: قفا وعصا لا يكون فيها إمالة لأنها من الواو (وإذا أميلت لم تمل قياساً بل شاذاً كالمكا والعشا) (٤) فنحو قفا وعصا وإن صارت ألفه فى

(١) ينظر: شرح الشافية ٣/١١، ١٢ ، شرح الأشمونى: ٤/٢٣٢، ٢٣٣.
(٢) الكتاب: ٤/١١٩.
(٣) المقتضب: ٣/٤٣.
(٤) العشى: مصدر الأعشى وهو الذى لا يبصر ليلاً ويبصر نهاراً.

التصغير ياء قياساً كعُصيَّة وقفيَّة فلا تؤثر لكون سكون ما قبلها يبعدها عن صورة الألف الممالة بخلاف نحو دعى وأعليان[1]. ولأنها صارت إلى الياء بسبب الحرف المزيد وهو ياء التصغير.

۞۞۞

ويكفينا هذا القدر لمعرفة متى يُستدل بالإمالة على أصل الألف.

والمكا " بالفتح " جحر الثعلب والأرنب. فهاتان الكلمتان من ذوات الواو لقولهم: ناقة عشواء وقولهم المكو والمكوة بمعنى المكا.
(شرح الأشمونى: ٣٣٣/٤)، وينظر (اللسان " مكا ": ٢٩٠/١٥، جمهرة اللغة " عشو ": ٦٣/٣، وفى جمهرة اللغة: ١٨٧/١: المكْوُ والمكا: جحر الحيّة أو الحنش).

(١) ينظر: المقتضب: ٤٤/٣، شرح الشافية: ١٢/٣، المساعد: ٢٨٢/٤.

الخاتمة

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كان لنهتدى لولا أن هدانا الله.

وبـــعد .....

فمما نستخلصه من هذه الدراسة ما يلى :

١- الأصول المتروكة هى عناصر يحتاجها الباحث لتقعيد قواعد اللغة التى يصفها.

٢- أهمية أصل الصيغة لا تقل عن أهمية الأصل الاشتقاقى لأن كل صيغة لها معان صرفية خاصة بها فإن لم تعرف البنية الأصلية للكلمة صعب تعيين معناها.

٣- على الرغم من اختلاف طرق الاستدلال على الأصل إلا أنها جميعاً ترجع إلى أساس واحد يتمثل فى نقل الكلمة إلى بناء آخر يكفل إزالة العلة التى عدل لأجلها عن الأصل.

٤- وسائل معرفة أصول الأسماء غالباً ما تدل على الأصل الاشتقاقى للكلمة أما أصل الصيغة أو الوزن فإنه لا يتغير فى الأسماء إلا نادراً بعكس الأفعال التى هى عرضة للتغيير والتصرف، لذلك كانت وسائل معرفة أصول الأفعال تستخدم فى الغالب لمعرفة أصل الصيغة.

٥- إذا كان ثانى المصغر ليناً منقلباً عن غيره يرد إلى أصله لأن العلة المقتضية للبدل فى المكبر منتفية فى المصغر.

٦- مما يرد إلى أصله فى التصغير: الياء المبدلة من الواو لاجتماعهما مع الياء وسكون أولاهما.

٧- إذا كان الاسم المتمكن على حرفين يجب أن يرد فى التصغير إلى أصله حتى يصير إلى مثال فعيل ورده إلى أصله أولى من اجتلاب حرف غريب.

٨- مما يرد إلى أصله بالتصغير ثم يعرض له بعد التصغير علة لقلبه: الألف الثالثة المنقلبة عن واو، والهمزة المبدلة من الواو لتطرفها بعد ألف زائدة والألف المبدلة من همزة.

٩- إذا لم تزل العلة فى التصغير فلا ترد الكلمة إلى أصلها لأن العلة ما زالت قائمة.

١٠- ما حذف لا لعلة موجبة بل لمجرد التخفيف وبقى من الاسم بعد الحذف ما يحصل به بنية التصغير وهو ثلاثة أحرف لم يرد المحذوف لأن الحذف لم يكن عن علة تزول فى التصغير بل لضرب من التخفيف وهو أحوج إليه فى المصغر لزيادة حروفه.

١١- التصغير والتكسير من واد واحد لأن التصغير يغير اللفظ والمعنى كما أن التكسير يغير اللفظ والمعنى.

١٢- تشكل أوزان التكسير المختلفة أبنية جديدة تنتقل إليها الكلمة فيؤدى ذلك إلى مفارقتها للهيئة التى حدث فيها الاستثقال والتغيير.

١٣- تقلب الواو أو الياء ألفاً فى " فَعل " الأجوف من الأسماء والصفات لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى الجمع (أفعال) يسكن ما قبل الألف فترد إلى أصلها.

١٤- أصل دينار وقيراط: دنّار وقرّاط قلب أول المثلين ياء لسكون ما قبله وفى الجمع " فعاليل " يزول الكسر الموجب لقلب أول المضعف ياء فيرجع إلى أصله.

١٥- ميثاق وميعاد ونحوهما أصلهما مؤثاق وموعاد قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسر وفى الجمع على مفاعيل زال كل من الكسر والسكون فرجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال علة قلبها ياء.

١٦- الواو والياء إذا وقعتا عينا لاسم فاعل أعلت فى فعله تقلب همزة وفى الجمع تزول هذه العلة فترجع الهمزة إلى أصلها.

١٧- دور النسب فى معرفة أصل الكلمة محدود بأبنية معينة منها: ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد، والأسماء الثنائية محذوفة اللام.

١٨- إذا كان الاسم منتهياً بياء مشددة مسبوقة بحرف واحد لم يحذف منه شئ ويفك الإدغام وتحرك العين بالفتح فترجع إن كانت واو إلى أصلها لزوال علة انقلابها ياء – وهى اجتماعهما مع سكون الأول.

١٩- الاسم الذى على حرفين إن كان له ثالث فحذف وقصدنا تكميلة ثلاثة ثم النسب إليه ترد إليه الحرف الثالث لأن ما كان من أصل الكلمة أولى بالرد من المجئ بالأجنبى.

٢٠- إذا كان الاسم المحذوف الفاء معتل اللام وجب رد الفاء فى النسبة لأننا إذا أردنا النسبة حذفنا التاء فيبقى الاسم على حرفين ثانيه حرف علة كالمتطرف وذلك لا يوجد لما يؤدى إليه من بقاء الاسم على حرف واحد فى التنوين.

٢١- إذا كان الاسم محذوف اللام للساكنين فلا كلام فى رده فى النسبة لزوال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين ثم تقلب الألف واو لأجل ياء النسبة كما فى عصا ورحى.

٢٢- إذا كان الاسم محذوف اللام ولم يكن العين حرف علة نظر فإن رد المحذوف فى التثنية والجمع بالألف والتاء وجب رده فى النسبة وإذا لم يرد فى التثنية والجمع لم يجب جبره فى النسب بل يجوز الأمران.

٢٣- إذا كان الثلاثى المحذوف اللام فى أوله همزة وصل تعاقب اللام ورددنا اللام فى النسب حذفنا الهمزة وإن أثبتنا الهمزة حذفنا اللام.

٢٤- التثنية والجمع الصحيح يكثر استعمالهما فى معرفة أصل اللام فى المقصور الثلاثى وفى معرفة الأصل المحذوف من الأسماء الثنائية.

٢٥- إذا كانت ألف المقصور ثالثة منقلبة عن ياء أو واو ترد إلى أصلها أما إذا كانت فوق الثلاثة فلا تقلب إلا ياء ولو كان أصلها الواو لاستثقالها آخراً فيما كثرت حروفه.

٢٦- تحذف ألف المقصور فى جمع المذكر السالم وتبقى الفتحة إشعاراً بها ولم يحركوا كراهية الياءين مع الكسرة والياء مع الضمة والواو.

٢٧- يتم فى التثنية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام ما يتم فى الإضافة.

٢٨- تستخدم الإمالة عادة لمعرفة أصل الألف فى الاسم الثلاثى المقصور، فالألف إذا كانت متطرفة وأصلها الياء تمال سواء كانت فى الفعل أم الاسم.

٢٩- إذا كانت الألف رابعة أو خامسة وأكثر تمال سواء كانت أصلها الياء أم الواو لأن الواو فى هذا الموضع ترجع إلى الياء.

ثبت المصادر والمراجع

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبى حيان الأندلسى تحقيق د/ رجب عثمان محمد ود/ رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجى بالقاهرة – المطبعة الأولى (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م).
- **أسرار العربية** للأنبارى تحقيق / محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق.
- **الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى** – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م).
- **الأصول فى النحو** لابن السرج – تحقيق / عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م).
- **الأصول** لتمام حسان – الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨٢).
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه عدة السالك** لمحمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا بيروت.
- **الإيضاح فى شرح المفصل** لابن الحاجب تحقيق وتقديم /موسى بناى العليلى – الجمهورية العراقية إحياء التراث الإسلامى.
- **بلوغ المراد** لابن حجر تحقيق / السيد محمد أمين كتبى – مطبعة دار العهد الجديد.
- **التصريح على التوضيح** للشيخ / خالد الأزهرى وبهامشه حاشية الشيخ يس – بدون تاريخ.
- **التطبيق الصرفى** – تأليف د / عبده الراجحى – مكتبة المعارف – الرياض – الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م).
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى** – شرح وتحقيق أ د / عبد الرحمن على سليمان – الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م) – دار الفكر العربى.
- **الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير للسيوطى** – المطبعة الخيرية.

- **جمهرة الأمثال للعسكرى** – ضبطه وكتب هوامشه د / أحمد عبد السلام، خرج أحاديثه / محمد سعيد بن بسيونى – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ط الأولى (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م).
- **جمهرة اللغة لابن دريد** – دار صادر – الطبعة الأولى (١٣٤٥م).
- **حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية بن مالك.**
- **الخصائص لابن جنى** تحقيق / محمد على النجار – المكتبة العلمية – دار الكتب المصرية.
- **خزانة الأدب للبغدادى** – تحقيق وشرح / عبد السلام هارون (الهيئة المصرية العامة) (١٣٩٩هـ – ١٩٧٩ م).
- **سنن البيهقى الكبرى** لأحمد بن حسين البيهقى، تحقيق / محمد عبد القادر عطا – مكة المكرمة (١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م).
- **شرح ألفية ابن مالك** للشارح الأندلسى تحقيق د / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – المكتبة الأزهرية للتراث (١٩٩٩م).
- **شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم** ، تح/ عبدالحميد السيد عبدالحميد – دار الجبل – بيروت .
- **شرح التسهيل لابن مالك** تحقيق د /عبد الرحمن السيد، د / محمد بدوى المختون (هجر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م).
- **شرح جمل الزجاج لابن عصفور**، تحقيق / صاحب أبو جناح – بدون تاريخ.
- **شرح شافية ابن الحاجب** للرضى تحقيق / محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان (١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ م).
- **شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك** تحقيق د / عبد الحميد جاسم محمد الكيسى – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

- **شرح كافية ابن الحاجب** للرضى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- **شرح الكافية الشافية** لابن مالك تحقيق د / عبد المنعم أحمد هريدى – جامعة أم القرى – مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى.
- **شرح المفصل** لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش النحوى ت(٦٤٣) (مكتبة المتنبى – القاهرة).
- **شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين** تحقيق د /تركى بن سهو بن نزال العتيبى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية (١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م).
- **شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى** – دراسة وتحقيق د/ الشريف عبدالله على الحسينى البركاتى – المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة.
- **الطريف فى علم التصريف** – تأليف عبدالله محمد الأسطى – كلية الدعوة الإسلامية (طرابلس) (١٤٠١هـ – ١٩٩٢ م).
- **الكتاب لسيبويه** تحقيق وشرح / عبد السلام هارون – دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى.
- **لسان العرب لابن منظور** – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان.
- **المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل** تحقيق د/ محمد كامل بركات – جامعة أم القرى – مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل** – مذيل بأحاديث شعيب الأرنؤوط عليها – مؤسسة قرطبة – القاهرة.
- **مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى** تحقيق / محمد محى الدين (المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (١٤١١هـ – ١٩٩١ م).
- **المقتضب** لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق / محمد عبدالخالق عضيمة – القاهرة (١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م).
- **المقرب ومعه مُثل المقرب** لابن عصفور، تحقيق / عادل أحمد عبدالموجود – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م).

- **من أسرار العربية** لإبراهيم أنيس – مكتبة الانجلو المصرية ط الثانية (١٩٥٨ م).
- **المنصف لكتاب التصريف** لابن جنى تحقيق د/ إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين – مطبعة البابى الحلبى القاهرة (١٩٥٤)، (١٣٧٣ – ١٣٧٩).
- **نزهة الطرف فى علم الصرف** لأحمد بن محمد الميدانى، شرح ودراسة د/يسرية محمد إبراهيم حسن – الطبعة الأولى.

❁❁❁

المحتوى

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٦٣٣
المبحث الأول: التصغير	٦٣٩
١ـ ما ثانيه لينا منقلباً عن غيره	٦٤٠
أ – ما أصله واو فانقلبت ياء	٦٤٠
ب- ما أصله واو فانقلبت ألفاً	٦٤١
جـ ما أصله ياء فانقلبت واواً	٦٤٢
ء – ما أصله ياء فانقلبت ألفاً	٦٤٣
هـ ـ ما أصله همزة فانقلبت ياء أو ألفاً	٦٤٣
و- ما أصله حرفاً صحيحاً	٦٤٣
٢ـ مما اتفق على رده إلى أصله	٦٤٤
٣ـ ما حذف منه حرف	٦٤٥
٤ـ ما يرد إلى أصله فى التصغير ثم يعرض له بعد التصغير علة لقلبه	٦٥١
أ – ما كانت ألفه ثالثه منقلبة عن واو	٦٥١
ب- الهمزة المبدلة من الواو ولتطرفها بعد ألف زائدة	٦٥٢
جـ الألف المبدلة من الهمزة	٦٥٣
٥ـ ما اختلف فى رده إلى أصله	٦٥٣
٦ـ ما حذف لمجرد التخفيف	٦٥٥
المبحث الثاني : جمع التكسير	٦٥٨
١ـ أفعَل وأفعال	٦٥٨

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
٢- فعاليل	٦٦٠
٣- مفاعيل	٦٦١
٤- مفاعل	٦٦١
٥- فُعَل وفعّال	٦٦١
المبحث الثالث : النسب	٦٦٣
١- ما آخره ياء مشددة قبلها حرف واحد	٦٦٣
٢- الثنائى المحذوف منه حرف	٦٦٤
أ - المحذوف الفاء	٦٦٤
ب- المحذوف العين	٦٦٦
جـ المحذوف اللام	٦٦٧
المبحث الرابع : التثنية وجمعا السلامة	٦٧٢
١- تثنية المقصور وجمعه	٦٧٢
٢- المحذوف اللام	٦٧٦
المبحث الخامس : الإمالة	٦٧٨
١- الألف إذا كانت متطرفة وأصلها الياء	٦٧٩
٢- الألف إذا كانت عيناً منقلبة عن ياء	٦٨٠
٣- حكم الألف إذا كان أصلها الواو ثالثة أو رابعة فما فوقها	٦٨١
الخـــــاتـــــمة	٦٨٣
ثبت المصادر والمراجع	٦٨٧
المحـــــــــتوى	٦٩١